نقد كتاب (نقض قواعد التشبيه) لـ د / عمر كامل

د . أسماء مُحَّد توفيق بركات

أستاذ مشارك– قسم العقيدة– جامعة أم القرى

Criticism of the book (Revoking the Rules of Simulation) by Dr. Omar Kamel

Dr . Asmaa Muhammad Tawfiq Barakat
Associate Professor - Department of Creed - Umm Al-Qura University

ملخص البحث:

تتبين أهمية البحث في الحدود التي حدها الإمام ابن تيمية لبيان حقائق التوحيد في باب الأسماء والصفات في أعظم ما قدمه لطالبيه؛ وهي رسالة التدمرية التي فصل فيها قواعد الإيمان بالأسماء والصفات على أبين منهج وأعدله، حيث قعّد الأصول التي يُفهم على أساسها نصوص الصفات بلا إفراط أو تفريط؛ وقد أردت إبراز هذه الحقائق من خلال مناقشة كتاب (نقض قواعد التشبيه من أقوال السلف) للدكتور عمر كامل .

حيث بوبه مؤلفه على أصول التدمرية ليبرز فيها على طريقته مخالفة الإمام لأصول التنزيه وموافقته لقواعد التشبيه؛ فقد اعتمد د.عمر كامل في مؤلفه عدد من الآراء التي أعتبرها على طريقته، وقد سبقه إليها المتكلمون على طريقة المذهب الأشعري منذ عهود قديمة، منها: . شبهة التشبيه والتمثيل وأنها مراد شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه . فظهر لي خلاف ما ظنه المؤلف حيث السلامة الظاهرة لدى الإمام ابن تيمية في شدة التزامه بالمنهج السلفي فيما يتعلق بتقريره لقواعد الإيمان بالأسماء والصفات.

الكلمات المفتاحية: التشبيه، الأسماء ، الصفات، النقض، القواعد، ابن تيميه.

Abstract:

The importance of researching the limits set by Imam Ibn Taymiyyah in order to clarify the facts of monotheism in the chapter on names and adjectives is evident in the greatest of what he presented to his students. It is the message of al-Tadmuriyyah, in which the rules of belief in nouns and adjectives were detailed and amended according to a clear method, where the principles based on which the texts of the adjectives are understood without excess or neglect I wanted to highlight these facts by discussing the book (Refutation of the rules of simile from the sayings of the salaf) by Dr. Omar Kamel Where his author wrote on the fundamentals of Palmyra, to highlight in it in his way the imam's contravention of the principles of tanzih and his agreement with the rules of simile Dr. Omar Kamel relied in his book a number of opinions which he considered according to his method and the speakers had preceded it according to the method of the Ash'ari doctrine since ancient times, including: - The suspicion of simile and representation and that it is the intention of the Sheikh of Islam, may God have mercy on him, in his book So it appeared to me a contradiction to what the author thought, where the apparent safety of Imam Ibn Taymiyyah was in the severity of his commitment to the Salafi method with regard to his determination of the rules of belief in names and attributes.

Key words: The analogy, the names, the adjectives, the refutation, the rules, Ibn Taymiyyah.

المقدمة:

الحمد لله الذي أتم النعمة بتمام الدين، وكشف الغمة وأبان المحجة؛ ببعثة خير المرسلين؛ وأصلي وأسلم على المبعوث بالهدى والنور المستبين، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد؛ فالحديث عن التوحيد عظيم؛ فهو العلم الذي يعرف الخلق بربهم وما يجب له سبحانه؛ فكان الدين بأكمله جملة وتفصيلا؛ فالدين كله لله دعوة إلى ما يجب أن يقوم به العبد من عظيم حق باريه عليه.

فتاقت نفسي كما تاقت النفوس المؤمنة من قبل لنيل شرف تعلمه وتعليمه والدفاع عنه؛ حيث ظهرت المؤلفات المتنوعة ما بين تقرير وتحقيق ورد ودفاع؛ ترجو هذا المرام وتأمل وصله وتحصيله

أهمية البحث:

يعد كتاب رسالة التدمرية من أهم مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ومن أهم المؤلفات في الأسماء والصفات لاشتماله على الحدود التي تبين حقائق التوحيد في هذا المقام الجليل؛ حيث إن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أصالته ظاهرة في بيان العقيدة الصافية المستقاة من معين النبوة حقق فيها معاني الإيمان وكرس جهده في الذب عنها، ومن أعظم ما قدمه لطالبيها رسالة التدمرية التي فصل فيها قواعد الإيمان بالأسماء والصفات على أبين منهج وأعدله حيث قعد الأصول التي يفهم على أساسها نصوص الصفات بلا إفراط أو تفريط، ومن هنا رأيت أن أعرض لكتاب تناول فيه مؤلفه نقدا لكتاب التدمرية وهو كتاب (نقض قواعد التشبيه من أقوال السلف ممن قالوا بالإمراء والتفويض والتنزيه)، للدكتور عمر كامل حيث بوبه مؤلفه على أصول التدمرية ليبرز فيها على طريقته مخالفة الإمام لأصول التنزيه وموافقته لقواعد التشبيه. مع أن الإمام ابن تيمية رحمه الله في الرسالة التدمرية اعتنى بذكر القواعد والأصول التي يقوم عليها الإيمان بأسماء الله وصفاته، مؤصلة بالدليل الشرعي من الكتاب والسنة، مقربة بفهم السلف الصالح من علماء الأمة وأنصار السنة، كل ذلك بأسلوب علمي رصين وحجاج عالم متمكن من شبهات المخالفين على تنوعهم واختلافهم بين قريب وبعيد مع بيان الحق في تلك المسائل .

سبب اختيار البحث:

١. أهمية الرسالة التدمرية في تقرير أصول وقواعد الإيمان بالأسماء والصفات.

٢. محاولة د / عمر كامل في كتابه (نقض قواعد التشبيه) تحريف كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وإثارة عدد من الشبه التي سبقه إليها المتكلمون على طريقة المذهب الأشعري منذ عهود قديمة، منها: . شبهة التشبيه والتمثيل وأنها مراد شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه . ودعوى التجسيم وتظهر بالتركيز على بعض الجمل التي رد فيها شيخ الإسلام تأويلات المتكلمين؛ وتفسير التنزيه عند السلف بالتعطيل، وذكر أقوال

لهم في ذلك. التأكيد على إثبات المجاز؛ وأنه الحجة فيما ذهب إليه طوائف المتكلمون في التأويل، وهذا من حيث الجملة .

منهج البحث:

وكان منهجي في البحث هو المنهج الإستقرائي والتحليلي والنقدي من خلال عرض موقف الدكتور/عمر كامل في كتابه (نقد قواعد التشبيه) ومناقشة أقواله حول ما ورد في الرسالة التدمرية ومن ثم التركيز على رساله التدميرية باعتبار أنها محور الكتاب؛ ومن ثم عرجت على مؤلفات الإمام المتعددة لأبرز توضيحا يتبين معه رد للشبه الواردة عليها .

الدراسات السابقة:

وقد سبق بحثي هذا في معرض الذب عن الرسالة التدمرية والرد على بعض المعاصرين الذين انتقدوها بعض الدراسات العقدية على مذهب السلف الصالح واذكر منها بحث بعنوان بـ نقد كتاب نقض الرسالة التدمرية لسعيد فودة تأليف د/أحمد القاضي، فتأتي دراستي هذه مؤكدة مساندة له مما يزيد في معنى التأكيد على فضل الرسالة التدمرية وقوتها أمام ما قد يعرض في فهمها من شبه ونحو ذلك .

خطة البحث

ورأيت تقسيم خطة البحث إلى: تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة:

التمهيد: وفيه التعريف بالإمام ابن تيمية ورسالته التدمرية، وبالدكتور عمر كامل وكتابه نقض قواعد التشبيه .

المبحث الأول: حقيقة التنزيه عند الإمام ابن تيمية.

المبحث الثاني: نفي المجاز في صفات الله تعالى.

المبحث الثالث: الطريق إلى التنزيه من خلال قواعد التدمرية.

الخاتمة وفيها أهم النتائج.

تمهيد: التعريف بالإمام ابن تيمية ورسالته التدمرية، وبالدكتور عمر كامل وكتابه نقض قواعد التشبيه.

أولا: تعريف بالإمام ابن تيمية ورسالته (التدمرية):

ابن تيمية:

هو الإمام الرباني بقية السلف؛ أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن الشيخ الإمام شيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن مُحَمَّد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني(١) النميري الدمشقي.(٢)

ولد رحمه الله بحران يوم الاثنين عاشر أو ثاني عشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة.(٣)

وفي علمه وفضله قال ابن دقيق العيد: لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلا العلوم كلها بين عينيه يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد .

وقال الحافظ المزي: ما رأيت مثله ولا رأى هو مثل نفسه.(٤)

ومما قيل فيه: كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدا لا يعرفه مثله (٥).

وكان الإمام موصوفا بمجامع الفضل، والخلق القويم من الكرم والشجاعة المفرطة، والفراغ عن ملاذ النفس من اللباس الجميل والمأكل الطيب والراحة الدنيوية؛ حتى انتهت إليه الإمامة في العلم والعمل والزهد والورع والشجاعة والكرم والتواضع والحلم والإنابة والجلالة والمهابة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشدة التمسك بالأثر والدعاء إلى الله، وحسن الأخلاق .

وتوفي سحر ليلة الاثنين في العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة عن سبع وستين سنة.(٦)

الرسالة التدمرية:

تتمثل أهمية هذه الرسالة في اشتمالها على القواعد والأصول التي يقوم عليها الإيمان بالأسماء والصفات والرد على أهل البدع، وذلك في أصلين عظيمين: الأول: في الاعتقاد. والثاني: في العمل.

حيث بين شيخ الإسلام أن الواجب في الأصل الأول وهو إثبات ما أثبته الله لنفسه ونفي ما نفاه عن نفسه، والواجب في الأصل الثاني هو الاجتهاد في فعل المأمور وترك المحظور، ثم بيَّن حال الناس في الاستعانة والعبادة وأنهم على أربعة أقسام:

الأول: المؤمنون الذين جمعوا بينهما. الثاني: من عبدوا الله من غير استعانة. الثالث: من عندهم استعانة من غير استقامة. الرابع: من لا يعبد الله ولا يستعين به وهم شر هذه الأنواع .

وأما المخالفون في الاعتقاد فقد رد عليهم في أصلين: الأول: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر . والثاني: القول في الصفات كالقول في الذات.

ثم ضرب مثالين ليبيِّن مباينة الخالق للمخلوق (الأول في الجنة ونعيمها والثاني في الروح) ،ثم ذكر سبع قواعد لمناظرة أهل التعطيل والتفويض وهي:

القاعدة الأولى: أن الله تعالى موصوف بالإثبات خلافاً للمعطلة، وموصوف بالنفي خلافاً للمشبِّهة.

القاعدة الثانية: أن ما يُضاف إلى الله منه ما هو ثابت في الكتاب والسنة فيثبت لله، ومنه ما لم يرد فيهما فلفظه غير مقبول، وأما المعنى فيستفصل عنه ويتوقف في لفظه، فإن كان حقاً قبل وإلا رد اللفظ والمعنى.

القاعدة الثالثة: في بيان معنى ظاهر النصوص، وهل هو مراد أم لا؟

القاعدة الرابعة: ومحورها يدور على ما يترتب من التوهم في صفات الله عند المعطلة فمن يتوهم التشبيه ثم ينفي الصفات يقع في محاذير أربعة:

أ. تعطيل النصوص، ب ـ وتعطيل الله عن صفاته، ج ـ ثم تشبيه الله بخلقه، د ـ ووصفه بما لا يليق به سبحانه.

القاعدة الخامسة: في بيان أن ما وصف الله به نفسه معلوم المعنى دون الكيف.

القاعدة السادسة: في بيان الضابط السديد في باب الأسماء والصفات وهو إثبات ما أثبته الله لنفسه ونفي ما نفاه عن نفسه، وما لا دليل على نفيه وإثباته يتوقف فيه.

القاعدة السابعة: تدور على أن ما جاءت به الأدلة في هذا الباب تعرف عن طريق العقل كذلك(٧).

ثانيا: تعريف بالدكتور عمر كامل ومؤلفه.

أ: هو عمر بن عبد الله بن مُحَّد بن إبراهيم كامل السندي رحمه الله: (١٣٧١-١٤٣٦هـ)

كاتب ومؤلف ومفكر إسلامي، له عدة بحوث ومؤلفات ودراسات ومقالات صحفية إسلامية واقتصادية، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والعربية والعالمية .

من بيت مكّي شهير. وهو من الكتّاب والمفكرين الذين تحدثوا عن العديد من المسائل. ويحمل درجة الدكتوراه في تخصص الشريعة وأصول الفقه من جامعة الأزهر في مصر .

ولديه أيضاً دكتوراه في الدراسات الإسلامية، حصل عليها من جامعة كراتشي في جمهورية باكستان، إضافة إلى إعداد رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، من جامعة ويلز في المملكة المتحدة .

ومن مشايخه: حسن بن مُحَّد المشاط، ومُحَّد نور سيف بن هلال، وإسحاق بن عقيل عزوز، ومُحَّد بن أمين الكتبي، ومُحَّد متولي الشعراوي، ومنظور حسين السندي (شيخ الطريقة النقشبندية في باكستان)، وعبد القادر بن أحمد السقاف، ومُحَّد بن علوي المالكي .ومن مؤلفاته: «كلمة هادئة في بيان خطأ التقسيم الثلاثي للتوحيد»، و«التحذير من المجازفة في التكفير»، و«مختصر

شرح العقيدة الطحاوية»، و«تيسير علم العقيدة»، و«نقض قواعد التشبيه»، و«الموجز المفيد من تحفة المريد»، و«تهذيب واختصار شروح السنوسية (أم البراهين) [٨]

ب . التعريف بكتاب (نقض قواعد التشبيه):

احتوى الكتاب على ردود ومناقشة لأهم المسائل الواردة في رسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية حاول فيها نفي ما قرره الإمام من أن ما ذهب إليه هو مذهب أهل السنة والجماعة وليؤكد أن ماقررته المذاهب الكلامية هو الصحيح .

وخلاصة ما ورد في مناقشته وردوده على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في المسائل التي قررها في التدمرية يتمثل في الآتي:

١. أن قواعد أهل السنة والجماعة تفيد التشبيه والتمثيل .

٢. وصف الأشاعرة والماتريدية بأنهم أهل السنة والجماعة .

٣. مذهب السلف نفي الكيفية عن ذات الله تعالى وصفاته .

٤. اعتقاد المؤلف أن إثبات ابن تيمية لظواهر النصوص تشبيه وتجسيم .

٥. اعتراض على قاعدة أن الإثبات يأتي مفصلا والنفي يأتي مجملا وأن في القرآن خلاف ذلك؛ وتوضيح ذلك في المباحث الآتية:

المبحث الأول: حقيقة التنزيه عند الإمام ابن تيمية

كل ما أورده الدكتور/ عمر كامل من أدلة لتنزيه الله تعالى عن التشبيه والتمثيل؛ فقد سبقه إليها الإمام ابن تيمية؛على جهة التقعيد والتأصيل بالدليل القاطع من النقل والعقل؛ يقول شيخ الإسلام:" وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع ما أثبته من الصفات من غير إلحاد لا في أسمائه ولا في آياته، فإن الله ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته ، قال تعالى: (وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ) [الأعراف: ٨١]

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل، كما قال تعالى:(لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ) [الشورى: ١١] ففي قوله: (لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ): رد للتشبيه والتمثيل. وقوله: (وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ): رد للإلحاد والتعطيل "[٩].

وقد أورد الدكتور/ عمر كامل مقدمة طويلة ضمنها نصوصا من كلام السلف في نفي التشبيه [١٠]؛ الذي ابتدأ الإمام كتابه بنفيه، بل وإقامة قواعد الإيمان بأسمائه تعالى على حماية المعتقد منه ، فعلم من هذا أن كل ما أورده الدكتور من نصوص السلف وأقوالهم هي عين ما يحتج به الشيخ في تنزيه الحق عن المثيل .

والأمثلة التي أغفلها الدكتور على هذا كثيرة حتى من نفس كتاب التدمرية؛ مع أن المنهجية العلمية تقتضي أن يجمع كلامه من كل مؤلفاته [١١]، يقول:" والله سبحانه وتعالى بعث رسله بإثبات مفصل، ونفي مجمل، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل؛ كما قال تعالى: (فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا) [مريم: ٥٦] ، قال أهل اللغة:(تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا) [مريم: ٥٦] أي نظيرا يستحق مثل اسمه، ويقال مساميا يساميه، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس: (هل تعلم له مثلا أو شبيها) [١٢] .[١٣] "

وقال في موضع آخر:" فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش ؟ قيل له: كما قال ربيعة ومالك وغيرهما: (الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عن الكيفية بدعة) [١٤].[١٥] "

ولكنه أراد بما أورده أن يصل إلى التفريق بين مذهب السلف ومذهب شيخ الإسلام، حيث قرر أن مراد السلف بنفي التشبيه هو النفي الذي مؤداه التعطيل، لا التنزيه الذي مؤداه نفي المثيل والتشبيه .

وقد اعتمد الدكتور/ عمر كامل في ذلك على أن نفي الكيف من كلام السلف يراد به نفي المعنى، بناء على الشبه الآتية: (أن التفويض لا يكون إلا بتفويض المعنى والكيف)، (أن إثبات المعنى مع نفي الكيف جمع بين المتناقضات)، وفي تحرير معنى الكيف حيث يرى (أن نفي الكيف يجعل المعنى مستحيلا) [١٦]، والرد على ذلك كما يلي:

١. أن ما ورد عن السلف من التفويض والإمرار والسكوت؛ ليس فيه ما يحتج به على نفي المعنى وتعطيل الصفة، والصحيح أنه عمدة في الإثبات والتنزيه.

عن مسلم قال سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث، فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيفية " فقد عرف المقصود من الإمرار وهو التوقف في الكيف. [١٧]

كما روى اللالكائي بسنده يقول: سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس عن أحاديث الرؤية، فقالوا:(أمروها كما جاءت بلا كيف) . [١٨]

إذا الإمرار أتى مفسرا بما يفيد المراد منه، فقد كان نهيهم متوجهاً إلى الكيفية، وهذا ما ذكره الشيخ في كتبه ، قال:" وروى أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الأوزاعى قال سئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث، فقالا: أمروها كما جاءت، وروى أيضاً عن مسلم، قال: سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والأوزاعى عن الأخبار التي جاءت في الصفات، فقالوا: أمروها كما جاءت، وفى رواية، فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف " [١٩]

أما ما ذكره من روايات أراد بها تفسير نفي التكييف بنفي المعنى فهذا مردود عليه، فقد حاول أن يلبس من أجل تقرير هذه الدعوى بإغفال الروايات الصحيحة التي وردت عن الإمام مالك وشيخه ربيعة

والتي ورد فيها تصريحاً إثبات المعنى، ومن ذلك ما رواه اللالكائي فقال: وسئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله الرحمن على العرش استوى، فقال: (الاستواء معقول، والكيف مجهول، والإيمان به قال ابن الجراح: واجب، والله عز وجل لا يحد).(٢٠)

بل إن الرواية التي أثبتها عن أم المؤمنين أم سلمة فيها ما يدحض دعواه، فقد جاء فيها: والاستواء غير مجهول. ومن البدهي أن غير المجهول هو المعلوم قطعاً .

٢. أن ما ادعاه من أن نفي الكيف يتضمن نفي المعنى باطل قطعاً، " فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، موافق لقول الباقين: أمروها كما جاءت، بلا كيف، فإنما نفوا الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله؛ لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول .

ولما قالوا: أمروها بلا كيف، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوما بل مجهولا، بمنزلة حروف المعجم". (٢١)

٣. مما تقدم يظهر بطلان ما احتج به من اعتقاد أن الجهل يستلزم الاستحالة، وذلك لأمرين، أولا: بدلالة الرواية التي أوردها اللالكائي عن ربيعة والتي نص فيها على عدم التناقض بين العلم بالمعنى والجهل بالكيفية، حيث قال:(الاستواء معقول، والكيف مجهول).

ثانيا: بدلالة اللغة، فحين يتوجه نفي العلم إلى الكيف يدل قطعاً على أنه المراد والمخصص من عموم المعنى، فلو سلمنا بأن الكيف من المعنى فلا يعني أنه مستغرق لأفراده، وهذا لأن الكيف متعلق بما يؤول إليه المعنى من الحقيقة ، وحقيقة ذاته تعالى وما اتصف به تعالى من صفات لا يمكن إدراكها بحال، قال تعالى: (لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ) [الأنعام: ٣٠١].

يقول الإمام ابن تيمية:" وكذلك سائر السلف كابن الماجشون و أحمد بن حنبل و غيرهما يبينون أن العباد لا يعلمون كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، فالكيف هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وأما نفس المعنى الذي بينه الله؛ فيعلمه الناس كل على قدر فهمهم، فإنهم يفهمون معنى السمع ومعنى البصر، وأن مفهوم هذا ليس هو مفهوم هذا، ويعرفون الفرق بينهما وبين العليم والقدير، وإن كانوا لا يعرفون كيفية سمعه وبصره ".(٢٢)

٤. أن نفي الكيف لا يمكن أن يكون له فائدة إلا إذا أثبت المعنى، يقول الإمام: " أنه لو لم يكن معنى الاستواء في الآية معلوماً؛ لم يحتج أن يقول الكيف مجهول، لأن نفى العلم بالكيف لا ينفى إلا ما قد علم أصله، كما نقول: إنا نقر بالله ونؤمن به ولا نعلم كيف ".(٢٣)

ثم أنه من غير المستساغ عقلاً ولا لغة أن يكون المعنى منتفياً؛ ثم ينسب إليه الكيف؛ ويقال إنه مجهول، " فالمنتفي المعدوم لا كيفية له، حتى يقال: هي مجهولة أو معلومة، وكلام مالك صريح في إثبات الاستواء، وأنه معلوم، وأن له كيفية، لكن تلك الكيفية مجهولة لنا، لا نعلمها نحن، ولهذا بدع السائل الذي سأله عن هذه الكيفية، فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا، ونحن لا نعلم كيفية استوائه، وليس كل ما كان معلوماً وله كيفية تكون تلك الكيفية معلومة لنا".(٢٤)

وبهذا يكون من جعل نفي الكيف دالاً على انتقاء المعنى؛ قد وقع في التناقض، لا العكس.

ويكون ما احتج به لإلحاق تهمة التمثيل بمن أثبت المعنى باطل قطعاً؛ لأن هذا هو الحق الذي دلت عليه النصوص، وظهر جلياً بمنهج السلف .

ونصل إلى أن ما ذهب إليه الدكتور/ عمر كامل من أن نفي الكيف عن الله معناه أن لا تكون لصفاته كيفية في الحقيقة؛ خطأ؛ لأن المنفي من الكيف إدراك الإنسان له وفهمه بعقله؛ لا نفي وجوده في ذات الأمر؛ فلو كان حقاً ما توهمه لم يقل الإمام مالك والكيف مجهول؛ بل لكان الصواب أن يقال: والكيف معدوم .

يقول الشيخ في كلمة الإمام مالك:" وقد بين أن الاستواء معلوم، كما أن سائر ما أخبر به معلوم، ولكن الكيفية لا تعلم، ولا يجوز السؤال عنها، لا يقال: كيف استوى، ولم يقل مالك: الكيف معدوم، وإنما قال: الكيف مجهول "(٢٥) .

ثم إنه مما علم بضرورة قواعد الاستدلال والمنطق: أن عدم العلم ليس علماً بالعدم .

والحق أن يقال: فالله سبحانه وتعالى لا كيف لذاته العلية، ولا كيف لصفاته تعقل، ويدركها الخلق مع عجزهم وضعفهم وفقرهم

وهذا معنى قول العلماء بأن الأنبياء تأتي بما تحار به العقول ولا تحيله؛ فقد ظهر الخطأ حين ألزم الدكتور/ عمر كامل نفاة الكيف عن صفات الله تعالى ، بنفيه في حقيقة الأمر واعتقاد استحالة تحققه مع عجز العقول عن إدراكه .

٥. إذا كان المراد الفرار من التشبيه فقد وقع من ظن أن ذلك مخرجا منه في شر منه وهو التمثيل، فلو أنه اعتقد مخالفة ومغايرة صفات الله تعالى لصفات الخلق؛ لما ذهب إلى القول بأن عدم علمها يعني نفي حقيقتها؛ تماماً كما يشاهده من صفات الخلق.

ولو تفطن إلى المراد من كلام السلف من نفي الكيف؛ لعلم أن هذا هو كمال التنزيه والتعظيم مع الإثبات، فالله عز وجل لعظيم ما اتصف به؛ لا يمكن أن تدرك كيفيتها عقول الخلق لعجزهم؛ وهو

سبحانه قد أثبت الرؤية ونفى الإحاطة التي هي متعلق الكيف، قال تعالى:{ لا تدركه الأبصار}، فنفى الإدراك، ولم ينف الرؤية، وهذا أعظم وأكمل في تنزيهه تعالى.

٦. أما القول بأن الكيف الذي يذكر عن السلف يعني نفي كيفية الصفات، فهذا من الجهل بما له سبحانه من حقائق الأسماء والصفات.

وليقال: أيهما أبلغ في التنزيه ؟ أن يقال: لا حقيقة لصفاته، أم يقال: إن صفاته لها حقيقة، تجاوز لعظمتها إدراك العقول والألباب ؟

فإن نفي الكيف مطلقاً هو نفي الحقيقة التي استأثر الله بعلمها؛ يقول شيخ الإسلام: و" الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها، هو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، فالاستواء معلوم، يعلم معناه ويفسر ويترجم بلغة أخرى، وهو التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأما كيفية ذلك الاستواء؛ فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى " [٢٦].

وقد أقر بأن هذا هو مراد السلف من التفويض بعض أكابر المنتسبين للأشعرية كالقرطبي؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية:" وقال أبو عبد الله القرطبي صاحب التفسير المشهور في قوله تعالى ثم استوى على العرش، قال: هذه مسألة الاستواء للعلماء فيها كلام وأجزاء، وقد بينا أقوال العلماء فيها في كتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى " [٢٧] .

وإذا تبين هذا الأصل، وأن إثبات المعنى لا ينافي تفويض الكيف، علم انقطاع الدليل لمن نسب التشبيه والتجسيم لشيخ الإسلام ابن تيمية، فالشيخ أبعد ما يكون عن ذلك .

٧. لا يظن أن تفصيل الإمام في الرد إثبات لهذه المعاني، بل هو من فقهه وعلمه ورسوخ قدمه رحمه الله، فإنه لما أدرك الأصول التي بنى عليها الكلامية شبههم في تأويل الصفات ، أوضح كل ما أشكل بمنهج معتدل، وطريق مستقيم، ففصل حتى لا يرد حق بباطل؛ ويقبل باطل بحق.

٨ . أما ما ظهر ملتبسا من قول السلف: سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه، بأن هذا إقرار منهم بإيهامها التشبيه، فليس هذا إقرار منهم بذلك، وإنما هو حكاية البيهقي عنهم فيما ظن أن في ظاهره التشبيه، وكل يؤخذ من قوله ويرد[٢٨].

٩. أما ما استدل به من كلام الإمام أحمد على نفي الصفة وتعطيل معناها؛ [٢٩]فلا يسلم له ، لأن المقام هنا إدراك الفرق بين التأصيل والرد، فالإمام أحمد رد مفصلاً في النفي ، على من يمثلون صفاته تعالى بصفات خلقه؛ فقطع عليهم السبيل بهذا ، فلا يقدم على كلامه ويظن أن الإمام أحمد رحمه الله نفى ظاهر لفظ الصفة لأنه يوهم التشبيه .

بل الصحيح أن يقال: إنه نفى أن يكون هذا هو ظاهر الصفة المنسوبة للرب تعالى، فكل اللوازم التي يلزم منها اتصاف البشر بصفاتهم، الله تعالى منزه عنها؛ فكما أنه تعالى متصف بالسمع والبصر والعلم والقدرة كما يليق بجلاله تعالى؛ دون أن يستلزم ذلك صفاتا أخرى قد تلزم المخلوق لنقصه وعجزه؛ فكذلك هو سبحانه في كل ما اتصف به من صفات كاليد والوجه تبارك وتعالى .

ثم يقال: إن شيخ الإسلام رحمه الله ابتدأ بالقواعد التي ينبني عليها فهم صفات الله تعالى، فالذي يقرأ في النفي: (ليس كمثله شيء)، وفي الإثبات: (وهو السميع البصير)، يعلم بدلالة اليقين أنه تعالى في كل ما اتصف به من صفات لا يماثل خلقه؛ لا في حقائق صفاتهم؛ ولا في ما يستلزمها من لوازم التبعيض والتقسيم؛ إلى آخر ما فصل الإمام أحمد نفيه وإبطاله عن صفات الله تعالى .

وشيخ الإسلام يظهر حرصه جليا في أن لا يصفه –تعالى– بما لم يرد فيه نص؛ وما ذكر من تفصيل في نفي الصفات عن الله دون البعض، فقد ذكره في معرض رده على أهل الابتداع، لأن هذه الألفاظ من البدع المحدثات، التي تعلق بها كثير من مؤولة الصفات لنفي ما هو ثابت بدليل الكتاب والسنة، فالشيخ يؤكد أن هذا اللفظ وهو التجسيم مردود، ولكنه يفصل في المعنى، يقول:" وأما قوله مذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه دون التجسيم والتشبيه.

فيقال له: لفظ التوحيد والتنزيه والتشبيه والتجسيم ألفاظ قد دخلها الاشتراك؛ بسبب اختلاف اصطلاحات المتكلمين وغيرهم ،، فالجهمية من المعتزلة وغيرهم يريدون بالتوحيد والتنزيه نفى جميع الصفات؛ وبالتجسيم والتشبيه إثبات شيء منها، حتى إن من قال: إن الله يرى؛ أو إن له علما؛ فهو عندهم مشبه مجسم ".(٣٠)

المبحث الثاني: نفي المجاز في صفات الله تعالى

أولاً: ظاهر النصوص: تحدث د / عمر كامل؛ عن قضية ظاهر النصوص كمقدمة للحديث عن المجاز في صفات الله تعالى: فيذهب إلى ما ذهب إليه المتكلمون بأنه من غير الممكن إرادة ظاهر القرآن(٣١)؛ وقد احتج لذلك بأن الخطاب لا بد أن يفهم، وإذا فهم فإن فهمه لا يكون إلى على المعنى الذي يتبادر إلى الذهن من التمثيل والتجسيم (٣٢).

وهذا لا دليل يعتمد عليه؛ ونراه لتقرير المقدمة الأولى يورد كلام شيخ الإسلام: "كل ما تثبته من الأسماء والصفات فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات، ولولا ذلك لما فهم الخطاب، ولكنا نعلم أن ما اختص به وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال " (٣٣).

مع أن فيه ما يدحض مقدمته الثانية من أن الخطاب المفهوم المتبادر إلى الذهن هو ما يقتضي التمثيل والتشبيه، فقول شيخ الإسلام:" ولكنا نعلم أن ما اختص به وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال" هو

القاعدة التي ذكرها في أول الكلام، وعليها مدار فهم ما وصف تعالى به نفسه، فهو سبحانه موصوف بالصفات على جهة الكمال المنزه عن النقص.

أما اللازم الثاني الذي ظهر للدكتور أنه موجب للتمثيل(٣٤)؛ وهو قوله:" والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل"(٣٥).

هذا الكلام من شيخ الإسلام لم يرد به قطعاً أن يستثني اليد من الأعضاء؛ لتجويزها على الله بهذا المعنى، ولا يفهم الكلام إلا بسياقه الذي ذكر فيه .

فقد كان كلامه رحمه الله في بيان اتصافه تعالى بصفات الكمال؛ وتنزيهه عن النقائص المضادة لذلك الكمال الواجب في حقه سبحانه؛ وبيان الأدلة الصحيحة التي يتم بها الاستدلال لهذين الأصلين الجامعين لما يجب له سبحانه وتعالى من حقائق الأسماء والصفات.

فأراد التنبيه إلى أن الدليل الحق في هذه المهمات في ما يقابل ذلك من الأدلة الفاسدة التي اعتمدها أهل التعطيل والتأويل، حيث وجه الألباب إلى مقتضى ما ورد في حقه تعالى من الآيات الدالة لما له سبحانه من عظيم الصفات، (وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ) [الروم: ٧٢] وغير ذلك، مما يثبت له تعالى الغنى؛ للاستدلال بها على أن طريق أهل التوحيد في تنزيهه تعالى عن النقص الذي ورد نفيه، بأدلة إجمالية في الكتاب والسنة سوى البعض منه، هو دليل التقابل بين الكمال وما يناقضه من النقص .

فكان كلامه من قبيل ضرب الأمثال لبيان هذه القاعدة ، فإن الله تعالى لم يصف نفسه في كتابه إلا بما يحمد عليه فكل ما اتصف به سبحانه حتى الصفات الخبرية التي لا يملك العقل سبيلا إلى الاستدلال لها فإنها من صفات الكمال الواجب له ومن ذلك صفة اليد.

وفي المقابل ذكر ما يجب تنزيه المولى تعالى عنه؛ كالكبد وغير ذلك، حتى مع عدم ورود الدليل المفصل لهذا الأصل الثابت له سبحانه في كل ما اتصف به عز وجل .

والمراد من كلامه؛ أن الدليل على نفي مثل هذه الأوصاف عنه هو دليل الكمال الثابت له بأدلة الإثبات المفصل والنفي المجمل، إذ كل صفة كمال وردت في الكتاب والسنة تثبت تنزيها له سبحانه عما يضادها؛ وهكذا في كل أسمائه وصفاته سبحانه .

حيث يقول بعد أن أورد عدداً من نصوص الكتاب والسنة الدالة على وصف الله تعالى بهذه الصفة:" وقد تواتر في السنة مجيء اليد في حديث النبي ﷺ؛ فالمفهوم من هذا الكلام أن لله تعالى يدين مختصتين به

ذاتيتين له كما يليق بجلاله، وأنه سبحانه خلق آدم بيده دون الملائكة وإبليس، وأنه سبحانه يقبض الأرض، ويطوى السماوات بيده اليمنى، وأن يداه مبسوطتان ".(٣٦)

ثانياً: المجاز: ثم انتقل د / عمر كامل إلى الحديث عن قضية المجاز حتى يؤكد مذهب الأشاعرة في تعطيل الصفات الخبرية لشبهة التمثيل والتشبيه (٣٧).

والكلام في المجاز واسع جدا؛ وخلاصته: أن من منع المجاز في اللغة اعتمد عددا من الحجج :

١. دلالة السياق على المعنى المراد، فرأى أن تسمية هذه الأساليب اللغوية بالمجاز لا حاجة له.

٢. انعدام الأصل اللغوي له؛ ولأن هذه المصطلحات إنما تم تنظيرها على يد أهل الاعتزال حتى يخرجوا بها إلى ما تقرر عندهم من نفي الصفات، وادعاء أنها أعلام محضة لا دلالة فيها على معنى مراد.

يقول شيخ الإسلام:" إن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ، وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم؛ كمالك والثوري والأوزاعى وأبى حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو؛ كالخليل وسيبويه وأبى عمرو بن العلاء ونحوهم ".(٣٨)

٣. القول بالمجاز يفتح بابا يلج منه التأويل الفاسد كـ" الفلاسفة الباطنية؛ فيقولون نطلق عليه هذه الأسماء، ولا نقول إنها حقيقة، وغرضهم بذلك جواز نفيها، فإنهم يقولون: لا حي حقيقة، ولا ميت حقيقة، ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز ولا سميع ولا أصم "(٣٩) .

٤. ما يلزم من القول به من لوازم فاسدة؛ " فكل من أنكر أن يكون اللفظ حقيقة؛ لزمه جواز إطلاق نفيه، فمن أنكر أن يكون استوى على العرش حقيقة؛ فإنه يقول ليس الرحمن على العرش استوى "(٤٠).

٥. ما وقع فيه مثبتوه من اضطراب في تقرير دعائمه وتسويغ مقدماته، يقول شيخ الإسلام:" فيقول من ينصره: إن الذين قسموا اللفظ حقيقة ومجازا، قالوا: الحقيقة هو اللفظ المستعمل فيما وضع له، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، كلفظ الأسد والحمار إذا أريد بهما البهيمة، أو أريد بهما الشجاع والبليد، وهذا التقسيم والتحديد يستلزم أن يكون اللفظ قد وضع أولا لمعنى، بعد ذلك قد يستعمل في موضوعه، وقد يستعمل في غيره"(٤١).

وشيخ الإسلام إذ ينفي المجاز؛ يبين معتمده في أربعة وجوه دون مصادرة:" أحدها: أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازى المعروف .

الثاني: أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه .

الثالث: أنه لا بد من أن يسلم ذلك الدليل الصارف عن معارض .

الرابع: أن الرسول ﷺ إذا تكلم بكلام، وأراد به خلاف ظاهره، وضد حقيقته؛ فلا بد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازه "(٤٢).

وهنا يقال: أين هي القرينة في تعطيل النصوص المثبتة لصفات الله تعالى بنفي معناها؛ وإبقاء لفظها لا دلالة فيه على معنى يليق بجلاله سبحانه وتعالى؛ إن مثل هذا يخالف ما علم من عظمة هذا الكتاب وبلاغته وإعجازه، وما علم من حرص المصطفى ﷺ في بيان أسباب الهداية وصلاح العقيدة.

فإنه لو كان حقا لدل على ذلك المصطفى، ولنقل لنا مع وجود الداعي المقتضي لنقله؛ كما بين ذلك شيخ الإسلام؛ فإنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة (٤٣).

أما ما نقله د/ عمر كامل عن الغزالي في أن الأسماء في الأصل قد وضعت للمخلوق (٤٤)؛ فهو المتبادر إلى الذهن؛ فلا يسلم، لأنه قد ثبت القول بتوقيفية الأسماء؛ ومع وجود الاختلاف في تحديد ذلك إلا أنه يعلم ضرورة أن آدم عليه السلام نبي مكلم؛ وقد خاطب ربه واستغفره وأناب إليه، فهل يعقل أن يكون أولا قد علم اللفظ للمخلوق وبعد ذلك استدل به على الخالق .

هذا من جهة ومن جهة أخرى؛ "فإن مثل هذا مردود لأن الاسم المشترك إذا أطلق فإن ما يفهم منه الذهن هو معنى كليا لا حقيقة له في الخارج إلا مع الإضافة والتخصيص، وذلك القدر المشترك هو مسمى اللفظ عند الإطلاق، فإذا قيد بأحد المحلين تقيد به، فإذا قيل وجود وماهية وذات كان هذا الاسم متناولا للخالق والمخلوق وان كان الخالق أحق به من المخلوق وهو حقيقة فيهما ".(٤٥)

ويصل بنا الحديث إلى بيان موقف السلف من ظواهر النصوص، فإن حديث المتكلمين في المجاز وإثباته في الصفات إنما هو فرع عن موقفهم من ظواهر النصوص؛ الذي أشار إليه المؤلف في نقله لكلام الغزالي، فالمتكلمون يعتقدون أن ظواهر الصفات الخبرية لا تراد؛ بل يمعن بعضهم في نفيها حتى يسم من أخذ بها بالكفر.(٤٦).

ويرد عليهم بنفي أن يكون ما ظنوه هو ظاهر النصوص، فقد جادلوا في باطل هم أثبتوه ونحن لا نسلم بثبوته وأنه ظاهر، فاليد الثابتة لله تعالى لا نسلم قطعا بأن ظاهر النص الذي وردت فيه يدل على أنها جارحة إلى غير ذلك مما صرح السلف وشيخ الإسلام بتنزيه المولى عنه؛ بمقتضى دلالة الشرع والعقل والفطرة على كمال الله تعالى وتنزهه عن النقص، بل يقال كما قال الإمام أحمد رحمه الله في النص السابق: أن يد الله تعالى كسائر ما وصف به نفسه في كتابه تنزه عن التمثيل والتشبيه .

ثم انتقل الدكتور بعد ذلك إلى إيراد أقوال لبعض علماء السلف وبعض علماء الأشاعرة (٤٧)؛ ولي أن أنقل بعض نصوص الإمام أبين فيها منهجه في إثبات الصفات ورد أقوال المبتدعة في نفيها:

أولا: المكان والجهة :

أورد د / عمر كامل في الكتاب بعض أقوال السلف في نفي المكان ؛ والمراد كما هو ظاهر؛ نفي صفة الاستواء؛ لأن في إثباتها إثبات للمكان وهذه شبهة المتكلمين سابقا (٤٨)؛ ولكن ليس في إثبات هذه الصفة ما يقتضي اعتقاد وجوده تعالى في مكان مخلوق (٤٩).

فلا شك أنه تعالى منزه عن الحلول في كل ما هو مخلوق؛ وهذا ما أكده شيخ الإسلام وهو يرد على المتكلمين تمسكهم ببعض المصطلحات، ففصل في التحيز بما يرد مثل هذه الشبه؛ يقول:" وكذلك لفظ التحيز إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر بل قد وسع كرسيه السموات والأرض وقد قال الله تعالى: (وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ) [الزمر: ٧٦]

وقال ﷺ: (يقبض الله الأرض ويطوي السموات بيمينه ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟) (٥٠).

وفى حديث ابن عباس: ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم (٥١).

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات أي مباين لها منفصل عنها ليس حالا فيها فهو سبحانه كما قال أئمة السنة: فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه ".(٥٢)

ويقول في معنى صفة الاستواء:" فذكر أنه خلق ثم استوى كما ذكر أنه قدر فهدى وأنه بنى السماء بأيد، وكما ذكر أنه مع موسى وهارون يسمع ويرى وأمثال ذلك فلم يذكر استواء مطلقا يصلح للمخلوق ولا عاما يتناول المخلوق؟ كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته وإنما ذكر استواء أضافه إلى نفسه الكريمة "(٥٣).

وهذا ما يقال في الجهة، فقد أكد رحمه الله على عدم ردها مطلقا حتى لا تنفى صفة العلو لله تعالى الثابتة له بنص الكتاب والسنة والتي يجحدها أهل الكلام والتأويل، يقول:" فيقال لمن نفى الجهة أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق فالله ليس داخلا في المخلوقات أم تريد بالجهة ما وراء العالم فلا ريب ان الله فوق العالم مباين للمخلوقات وكذلك يقال لمن قال الله في جهة: أتريد بذلك إن الله فوق العالم؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات فان أردت الأول فهو حق وان أردت الثاني فهو باطل ".(٥٤)وبهذا يظهر خطأ ما ظنه د/ عمر كامل اعتقاد شيخ الإسلام في الجهة؛ جاء في الكتاب ما نصه: "فحاصل معنى الجهة عنده أن لا تكون الجهة أحد المخلوقات، وقال إنها ليست إلا ما فوق العالم، فالجهة إما فوق أو تحت أو يمين أو شمال أو قدام أو خلف، فمن أين حصر أن الجهة هي ما فوق العالم " (٥٥).

والصحيح خلافه؛ فأنه لا يشك أحد في أن الفوق داخل في الجهة وأن نفيها مطلقا يشمل حتى نفي جهة الفوق وهذا ما صرح به أكابر أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم؛ فأراد في تفصيله المسبق أن يمنع ما يقتضي نفي العلو له سبحانه.

ثم إن تخصيصه لإثباته لله ليس من التحكم في شيء بل هو محض احتكام للإيمان وتسليم لأدلة الشرع والعقل؛ فالأدلة كثيرة في إثبات هذه الصفة .

ثانيا: صفة اليد:

أورد د/ عمر كامل في كتابه عددا من الأمثلة؛ لإثبات التأويل في كلام السلف (٥٦). وقد سبق بيان موقف شيخ الإسلام من التأويل فإنه وإن منع من إطلاق المجاز عليه فقد أقر بأن اللغة قد تجيز عددا من المعاني لنفس الكلمة؛ والمراد منها هو ما يحدده سياق الكلام ، فلا حجة إذا فيما ذكر مما أقر به شيخ الإسلام .

كتأويل الأيد بالقوة؛ نعم هناك نصوص فسرت فيها اليد بالذات كقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ}(يس: ٧١).

وقوله تعالى: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ}(الذاريات:٤٧). أيضاً فسرت هنا اليد بالقوة، كما هو عليه عامة المفسرين، وهذا التأويل مما يقتضيه السياق، وتحدده القرينة ، فلا تحكم فيه بالرأي (٥٧).

فاليد هنا أتت بصيغة الجمع ، وقد علم من اللغة أن اليد إذا جمعت قد يراد بها الذات أو القدرة أو القوة أو الكرم ، ومن جهة أخرى فإن اليد في قوله تعالى: {مما عملت أيدينا} أضيف العمل إليها، دون تعدية بالباء؛ وفي هذا دلالة صريحة على أن المراد بها هو ما يفهم من قوله خلقنا وعملنا .

وكذلك اليد في قوله تعالى: {بنيناها بأيد}، فإنها أتت بصيغة الجمع مع عدم إضافتها له تعالى، وهذا ما يحمل المراد بها على القوة أو القدرة. (٥٨).

أما الآية التي بين الله فيها امتنانه على آدم عليه السلام بخلقه له بيديه الكريمتين؛ فلا يمكن بحال أن تؤول بالقدرة؛ فيمتنع ذلك التأويل من وجوه:

الأول: التثنية في قوله تعالى:{لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ }(ص:٧٥): فإرادة التثنية في اللغة مانعة من احتمال المجاز، وبهذا يكون التأويل الذي ذكره الصاوي لا يستقيم له في نقض حجة السلف؛ لأن ما خرج به تأويل اليدين بالنعمتين ليس من لغة العرب، ولا هو معهود من كلامهم، وهذا ما روي عن الإمام أحمد في إنكاره على من قال بذلك، حيث قال:" من زعم أن يداه نعمتاه كيف يصنع بقوله: {خَلَقْتُ بِيَدَيّ}؛ مشددة "(٥٩).

الثاني: دخول الباء التي تفيد تعدية الفعل إليها.

الثالث: أنه تعالى إنما قال ذلك بصيغة الامتنان على آدم موبخاً بذلك إبليس الذي امتنع عن السجود له، يقول الشيخ السعدي: " أي شرفته وكرمته واختصصته بهذه الخصيصة، التي اختص بها عن سائر الخلق "(٦٠)

وعلى القول بتأويل اليد بالقدرة أو النعمة، امتنع هذا الاختصاص الذي كان لآدم؛ والذي يقتضي عدم إعراض إبليس عن السجود له عند الأمر به؛ فثبت بهذا امتناع التأويل عند التثنية وإرادة الحقيقة، وهي اليدين ، كما ينبغي لجلال الله وعظيم سلطانه.

الرابع: تضافر الأدلة التي تؤكد اتصاف المولى تعالى بهذه الصفة، فإلى جانب الآيات والأحاديث التي نصت على اتصاف المولى تعالى باليد، هناك أدلة أو صفات تؤكد ذلك، كاتصافه تعالى باليمين والكف والإصبع والقبضة، مما لا يدع مجالاً للشك في نسبة هذه الصفة للمولى تعالى، وإرادة تأويل كل هذه النصوص للخروج من هذا الإلزام، فيه تعنت واضح، لا تسنده دلالة النصوص، وإعمالها على ظاهرها هو ما كان عليه أئمة السلف.(٦١)

ثالثا: صفة الساق:

أما تأويل الساق بالشدة فهذا مع وروده عن بعض أكابر المفسرين كابن عباس إلا أنه لا يصح الاحتجاج به، وغاية ما يمكن أن يستفاد منه تفسير الساق الواردة في الآية بالشدة، إذ الآية ليس فيها إضافة الساق للرب ، وإنما نسبت الساق للرب تعالى في السنة المطهرة في الحديث الشريف، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: [سمعت النبي ﷺ يقول: (يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رئاء وسمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً...الخ)(٦٢) .

والحق أن الساق في الآية إنما هو صفة الرحمن ؛ فيحمل المتشابه على المحكم؛ لأن الحديث قد أوضح المراد على جهة لا تدع لإرادة المجاز سبيلا، وذلك أنه مما قد تقرر في الأصول أن السنة هي المرتبة الثانية من مراتب التشريع، فهي مفسرة لما أبهم، مبينة لما أجمل؛ لهذا فسر كثير من السلف الساق بإثبات الصفة للمولى تعالى؛ استدلالاً بالحديث الشريف، وقد نبه الإمام ابن القيم رحمه الله على أمر مهم ، وهو أنه لم يحدث النزاع بين الصحابة على إثبات الصفة نفسها، وإنما في دلالة الآية على إثباتها، أما من بلغه الحديث من الصحابة فلم يثبت عن أحد منهم أنه أراد حمله على غير ظاهره، وقد حكى الإمام ابن القيم حجة من أثبت الصفة من الآية من لغة العرب أنفسهم ورد قول من فسرها بكشف الشدة، فقال: "فإن لغة القوم أن يقال: كشفت الشدة عن القوم لا كشفت عنها، كقوله تعالى: { فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ }(الزخرف: ٥) "(٦٣)

رابعا: صفة المجيء:

صفة المجيء والإتيان لله تعالى من الصفات الفعلية الثابتة في النصوص الشرعية له كما ينبغي له سبحانه وتأويلها بمجيء القدرة مما لا تؤيده تلك النصوص، بل كل ذلك هو من قبيل التأويل الذي لا يستند إلى قرينة؛ فكله في الحقيقة إنما يرجع إلى تحكم، لا تقبله قواعد اللغة، قال تعالى: {قُرْآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ} (الزمر: ٢٨).

فالنصوص إنما تدل حقيقة على مجيء المولى للفصل يوم القيامة، وبهذا فسر أئمة السلف هذه الصفات، بلا تكييف ولا تحريف.(٦٤)

ثم إن في قوله تعالى: { هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ..} (الأنعام: ١٥٨)، ما يؤكد هذا ويدل عليه، يقول الإمام ابن القيم: " ففرق بين إتيان الملائكة وإتيان الرب وإتيان بعض آيات ربك، فقسم ونوع، ومع هذا التقسيم يمتنع أن يكون القسمان واحداً فتأملها"(٦٥) أما ذكره د / عمر كامل من أن هذا هو قول الإمام أحمد في الرواية المنسوبة له فقد حصل الاختلاف بين أصحابه في نسبتها له لأن حنبل قد تفرد بروايتها فجزم بعضهم بعدم صحتها؛ فكل من نقل روايات المحنة عنه لم ينقل هذه الرواية، حتى قال أبو إسحاق بن شاقلا: هذا غلط من حنبل لا شك فيه .(٦٦)

يقول شيخ الإسلام:" وقد اختلف أصحاب أحمد فيما نقله حنبل فإنه لا ريب أنه خلاف النصوص المتواترة عن أحمد في منعه من تأويل هذا وتأويل النزول والاستواء ونحو ذلك من الأفعال ".(٦٧)

خامسا: صفة (النسيان):

أما تأويل النسيان بالترك كما ذكر ذلك الإمام ابن جرير فليس من باب المجاز في شيء والحق أن النسيان يراد به السهو تارة ويراد به الترك تارة أخرى، جاء في لسان العرب: في قوله عز وجل: (نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ) [التوبة: ٧٦]

" قال ثعلب: لا ينسى الله عز وجل؛ إنما معناه تركوا الله فتركهم ، فلما كان النسيان ضربا من الترك وضعه موضعه.. أي تركوا أمر الله فتركهم من رحمته،

وقوله تعالى: (فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ) [طه: ١٢٦] ، أي تركتها؛ فكذلك تترك في النار"(٦٨).

وهو بهذا المعنى متعلق بمشيئته وقدرته سبحانه، خلافا لنسيان السهو فالله تعالى منزه عنه .(٦٩)

سادسا: صفة الكلام:

ما نقله د/ عمر كامل عن الإمام أحمد من كونه يمنع القول بخلق القرآن؛ فهو مما امتلأت به تصانيف شيخ الإسلام (٧٠).وهو يريد من هذا النقل أن يثبت ما عليه المتكلمون؛ من أن كلام الله قديم ليس

بصوت ولا حرف ولا هو متعلق بالمشيئة؛ وإن اعتقاد كونه بصوت وحرف ومتعلق بالمشيئة يقضي نسبة الحدوث إليه (٧١)، لذا أورد هذه الروايات حتى يثبت أن السلف لم يقولوا بحدوث القرآن وأن القول بأنه مخلوق يقتضي أنه قديم وهذا يلزم عندهم نفي الصوت والحرف لأنها حادثة(٧٢).

والاعتقاد الصحيح؛ هو ما استند إلى الكتاب والسنة؛ فقد دلت على أن القرآن كلام الله غير مخلوق وأنه بصوت وحرف؛ وأن هذا الحدوث الذي يوصف به آحاده لا ينفي عنه صفة القدم من حيث النوع، فالله تعالى متكلم منذ الأزل ، وهو سبحانه يتكلم بما شاء متى شاء.

ونفي بعض السلف عن القرآن الكريم لفظة محدث؛ ليس لأنهم يمنعون ارتباطه بالمشيئة ووصفه بالصوت والحرف، بل الصحيح ما بينه شيخ الإسلام رحمه الله:" وهل يسمى محدثا على قولين لهم؛ ومن كان من عادته أنه لا يطلق لفظ المحدث إلا على المخلوق المنفصل كما كان هذا الاصطلاح هو المشهور عند المتناظرين الذين تناظروا في القرآن في محنة الإمام أحمد رحمه الله وكانوا لا يعرفون للمحدث معنى إلا المخلوق المنفصل؛ فعلى هذا الاصطلاح لا يجوز عند أهل السنة أن يقال القرآن محدث بل من قال إنه محدث فقد قال إنه مخلوق"(٧٣) .

سابعا: صفة الجنب:

أما ما أورده د/ عمر كامل من كلام ابن دقيق العيد وما ذكر عن كلمة الجنب الواردة في الآية(٧٤)؛ فهذا ما يقول به شيخ الإسلام:" فانه كثيرا ما يغلط الناس في هذا الموضع إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة ودلالة نص عليها يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ حيث ورد دالا على الصفة وظاهرا فيها ثم يقول النافي وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا وقد يقول بعض المثبتة دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك

بل لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلى الله؛ إضافة صفة من آيات الصفات؛ وهذا يقع فيه طوائف من المثبتة والنفاة وهذا من أكبر الغلط فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية "(٧٥)

وبهذا يتبين أن نسبة التجسيم والتمثيل لشيخ الإسلام لا صحة له في نفس الأمر ولا في كلام شيخ الإسلام.

المبحث الثالث: الطريق إلى التنزيه من خلال قواعد التدمرية

أولا: قاعدة الإثبات المفصل والنفي المجمل:

أورد الدكتور/ عمر كامل أقوال الإمام أحمد في بيان بعض الصفات المنفية عن الله تعالى؛ واحتج بها على مناقضة هذه القاعدة الجليلة التي ذكرها شيخ الإسلام بعد استقرائه للنصوص في الإثبات والنفي(٧٦)، وهذا مما تتوجه فيه المناقشة؛ من خلال الأمور التالية:

١ ـ أن كلام شيخ الإسلام في طريقة القرآن الكريم؛ وليست في طريقة غيره وهذا ما بينه في العديد من مؤلفاته (٧٧)وإليه ذهب الرازي حين أعلن في الطرق الكلامية في تحقيق العلم. يقول: " لقد تأمّلتُ الطرق الكلاميّة، والمناهج الفلسفيّة، فما رأيتُها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيتُ أقرب الطرق طريقة القرآن؛ اقرأ في الإثبات: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ} (فاطر: ١٠) {الرَّحْمَنُ عَلَىْ الْعَرْشِ استَوَىْ) (طه:٥)، واقرأ في النفي: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيْءٌ} (الشورى:١١){وَلا يُحِيْطُوْنَ بِهِ عِلْمَاً} (طه:١١٠) . قال: ومن جرّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي". (٧٨)

٢. القاعدة المعلومة باستقراء الأدلة اليقينية نفسها لا تنفي صحة الاستثناء منها مع الحاجة إليه إذا دل عليه الدليل؛ فالمقام هنا اتباع وتسليم، فالإمام ابن تيمية بعد أن ذكر الأصل في الصفات المنفية أنها تكون على جهة الإجمال أتم كلامه بأنه يوجد بعض أنواع النفي في القرآن وذلك للرد على المخالفين؛ كنفي السنة والتعب والبخل والولد؛ ولإثبات ما يقابل ذلك النفي من كمال؛ وعليه فلو صح ما نسب للإمام أحمد ابن حنبل؛ فهو في معرض الرد على الممثلة المبطلين؛ فيفرق بين التقرير والرد .

واستيعاب منهج الإمام في تقرير قواعد الأسماء والصفات لا يقتصر على التدمرية فقط؛ فما ذكر من أن نفي السنة رد على اليهود ونفي الولد عن الله قد أورده في مواضع أخرى وبين أن هذا للرد على من نسب له الولد سبحانه ولإثبات ما يقابل هذا النفي من الكمال الواجب.

يقول رحمه الله:" ولهذا قال سبحانه: (وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [الذاريات: ٤٩] ؛ قال بعض السلف: لعلكم تتذكرون فتعلموا أن خالق الأزواج واحد ولهذا كان في هذه السورة الرد على من كفر من اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركين " (٧٩) .

٣. أما دلالة هذا النفي على الإثبات فصريحة؛ ففي نفي الولد تنزيه لله عن مماثلة المخلوقين، كما أن فيه دلالة على وحدانيته وغناه: يقول شيخ الإسلام:" وعلى هذه السورة اعتماد الأئمة فى التوحيد كالإمام أحمد والفضيل بن عياض وغيرهما من الأئمة قبلهم وبعدهم فنفى عن نفسه الأصول والفروع والنظراء وهى جماع ما ينسب إليه المخلوق من الآدميين والبهائم والملائكة والجن بل والنبات ونحو ذلك "(٨٠).

وهذه الأفراد المنفية على التفصيل لا تنافي القاعدة والأصل أن النفي يكون مجملا؛ لما فيه من تعظيم الله تعالى وتنزيهه .

وبهذا يتبين أن رد قاعدة النفي المجمل لايصح؛ فأنواع النقص التي فصلت نفيا عن الله تعالى قليلة في القرآن ولا يمكن أن تقارن بأنواع الكمال المثبتة تفصيلا والتي وصف الله بها نفسه؛ ثم إنه من المعلوم أن أوصاف النقص كثيرة ، فإذا لم يوجد في القرآن قاعدة يستند إليها في نفي هذه النقائص؛ فلا يجوز أن

يعدم هذا الأصل وهو النفي الإجمالي في القرآن من أجل أن يحافظ على قواعد المتكلمين في نفيهم المفصل مع ما اعتمدوه من نفي لبعض حقائق التنزيل بحجة التنزيه .

وهذه الأفراد المنفية على التفصيل لا تنافي القاعدة والأصل من أن النفي يكون مجملا لما فيه من تعظيم الله تعالى وتنزيهه والتأدب معه.

أما دعوى حاجة المجمل إلى بيان فهذا يصح إذا أريد بالمجمل ما كان في مقابل الظاهر والنص؛ أما الإجمال في مقابل التفصيل فليس هو ذاك كما هو معلوم من لغة العرب.

قال الراغب:" قال تعالى: (وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَة وَٰحِدَة) [الفرقان: ٢٣] أي مجتمعا لا كما أنزل نجوما مفترقة "(٨١) .

وبهذا يكون المراد بالنفي المجمل هو النفي الكلي العام الذي أثبته الكاتب وظن أنه مخالف لما قرره شيخ الإسلام .

ثانيا: الأسماء المشتركة:

ذكر د/ عمر كامل كلام شيخ الإسلام في أن اشتراك الموجودات في الأسماء لا يعني تماثلها في الحقائق الخارجية وهذا حق لا مرية فيه؛ ولكن هذا لا يحتمل وصف الإمام بالتمثيل ولا بأي وجه من الوجوه

يقول د/ عمر كامل: "وهذا يعني بكل وضوح وقوع الاشتراك في حقائق الأشياء الخارجية؛ على الأقل ذهنا وعقلا وتصورا وتخيلا؛ وإنما الفرق هو في الكيفيات التابعة والعارضة لهذه الحقائق"

"إذن هناك قدر من التواطؤ والاتفاق بين حقيقة الله وحقيقة المخلوق ولهذا القدر تطلق بعض الأسماء على الخالق والمخلوق وإنما يحصل التماثل من اختلاف صورة الوجود عند الشيخ "(٨٢).

فليس في كلام شيخ الإسلام أنه يثبت التصور والتخييل في الذهن والعقل للكليات؛ وهو يؤكد أنها لا حقيقة لها في الخارج إلا عند التخصيص والإضافة .

فالشيخ رحمه الله؛ أراد بهذا البيان أن يؤكد على حقيقة إثبات الأسماء والصفات ، وعلى حقيقة تنزيهها عن صفات المخلوقين، فكلامه في التأكيد على القدر المفهوم يقرر فيه حقيقة الإثبات التي ينحرف عنها الكثير لشبهة التشبيه، فهو يلفت إلى أن الله إنما خاطبنا بلغتنا فلابد أن يكون لكلامه فيما يصف به نفسه تعالى معنى يفهم ويدرك وعليه ينبني العمل والقصد والعبادة وهذا مما لا يشك فيه؛ بل ينسحب حكمه عليهم في إثبات ما أثبتوه من الصفات؛ كصفة العلم والقدرة .

وكلام الإمام في التأكيد على أن هذا القدر المشترك؛ لا حقيقة له خارج الذهن إلا عند التخصيص؛ أراد به إثبات التنزيه؛ فحتى لا يعتقد أن ذلك الإثبات مشاكل لصفات الخلق؛ بين أن الاتفاق في المسمى لا يعني تماثل المسميات ، فمراده أبعد ما يكون عن التمثيل .

وفي تخصيص ما أثبته الأشاعرة من الصفات كالعلم والإرادة والقدرة بتصحيح قاعدة الأسماء المتواطئة عليها؛ بدعوى أن فهم هذه الصفات لا يورث تجسيما ولا تخيلا (٨٣). لا يصح منهجا .

فكما صح ذلك في هذه الصفات صح ذلك في كافة الصفات؛ فلماذا يلزم فهمها دون تخييل ولا تمثيل ولا يطرد ذلك في كل صفة لله؛ فالقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر (٨٤).

فالمعتزلة يرون أن هذه الصفات التي تسمى صفات المعاني أيضا إثباتها على هذا النحو يورث تجسيما لأنهم يقولون: قد ثبت في الشاهد أن كل مريد وقادر وعالم فهو جسم، فهل يسلم لهم ذلك ؟ (٨٥)

أما المثال الذي ذكر في وسم شيخ الإسلام بالتمثيل فليس فيه ما يستند إليه في ذلك؛ فقول شيخ الإسلام "بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل" (٨٦)

فهذا المعنى مما دل عليه الكتاب والسنة؛ يقول:" قلت ونحن نتكلم على صفة من الصفات ونجعل الكلام فيها أنموذجا يحتذى عليه ونعبر بصفة اليد؛ وقد قال تعالى (بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ) [المائدة: ٦٤]، وقال تعالى لإبليس(مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ) [ص: ٥٧] ". (٨٧)

ويقول في بيان تنزيه صفات الله عن الجوارح والأدوات:" فإذا كان معلوما أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف فإذا قلنا يد وسمع وبصر وما أشبهها فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه ولسنا نقول إن معنى اليد القوة أو النعمة ولا معنى السمع والبصر العلم ".(٨٨)

ونعود إلى ما سبق؛ من منع أن يكون هذا ظاهر القرآن الكريم وأن كلام الإمام أحمد إن صح نسبته إليه ليس فيه أبدا ما يفهم أن هذا هو ظاهر الصفة بل غايته رد على المجسمة والممثلة ، يقول شيخ السلام:" لكن هذا القائل أخطأ حيث ظن أن هذا المعنى هو الظاهر من هذه الآيات والأحاديث وحيث حكى عن السلف ما لم يقولوه فإن ظاهر الكلام هو ما يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة، ثم قد يكون ظهوره بمجرد الوضع وقد يكون بسياق الكلام ، وليست هذه المعاني المحدثة المستحيلة على الله تعالى هي السابقة إلى عقل المؤمنين؛ بل اليد عندهم كالعلم والقدرة والذات "(٨٩).

ثالثا: قاعدة النفي والإثبات:

بين الإمام ابن تيمية في قاعدة النفي؛ أنه لا بد أن يتضمن النفي إثبات كمال الضد ، والأمثلة التي ذكرها والتي أوردها الكاتب لتقطع بصدق هذا الأصل (٩٠).

والشيخ أبعد ما يكون عن أن يكون مراده إثبات الجسمية ، بل هو يصرح بتكفير من وصف الله بها، ولكنه فصل في طريقة النفي لتعلق الكثير ممن ينفي الصفات بحجة التنزيه؛ يقول: "وأما قوله مذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه دون التجسيم والتشبيه ، فيقال له: لفظ التوحيد والتنزيه والتشبيه والتجسيم

ألفاظ قد دخلها الاشتراك بسبب اختلاف اصطلاحات المتكلمين وغيرهم، وكل طائفة تعني بهذه الأسماء ما لا يعنيه غيرهم،

فالجهمية من المعتزلة وغيرهم يريدون بالتوحيد والتنزيه نفى جميع الصفات، وبالتجسيم والتشبيه إثبات شيء منها " . (٩١)

وقد أثبت شيخ الإسلام الكمال المقابل للنفي؛ في الإدراك المنفي في قوله تعالى: (لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ) [الأنعام: ١٠٣] ؛ فظهر أن ما ورد في الكتاب لا صحة له (٩٢).

فقد بين في غير موضع من مؤلفاته أن نفي الإحاطة يدل على كمال الرب ، يقول :" الإدراك عند السلف والأكثرين هو الإحاطة و قال طائفة هو الرؤية وهو ضعيف لأن نفي الرؤية لا مدح فيه فإن العدم لا يرى وكل وصف يشترك فيه الوجود والعدم لا يستلزم أمرا ثبوتيا فلا يكون فيه مدح إذ هو عدم محض " (٩٣).

وهذا ما يقال في نفي الولد عن الله ، فإنه سبحانه لما نفى الولد والوالد؛ فقد نفى الأصول والفروع؛ فثبت له في مقابل ذلك تمام الكمال والصمدية ؛ يقول الإمام:" فالسورة تضمنت كل ما يجب نفيه عن الله وتضمنت أيضا كل ما يجب إثباته من وجهين: من اسمه الصمد ، ومن جهة أن ما نفى عنه من الأصول والفروع والنظراء مستلزم ثبوت صفات الكمال أيضا "(٩٤) وبذلك يتبين المراد من كلامه.

وما ذكره من أن هذا يفيد التنزيه؛ فلا شك أن التنزيه المطلق الواجب لله يستلزم الكمال المطلق، وهذا ما أراده الإمام هنا .

رابعا: حكم زيادة الألفاظ التفسيرية:

أورد د/ عمر كامل في الكتاب عددا من الضوابط التي رأى وجوب الأخذ بها في فهم نصوص الكتاب والسنة؛ وذكر منها (أن لا نتصرف في اللفظ بزيادة أو نقصان؛ كقوله استوى على العرش بذاته)(٩٥)؛ فأقول التصرف هنا لفظ مجمل؛ فإذا أراد به عدم الزيادة عند تلاوة الآيات؛ فهذا لا يقول بخلافه أحد من أهل السنة؛ أما إذا زيدت مثل هذه الألفاظ من باب التفسير والبيان فهذا لا يشك في مشروعيته إذا كان تفسيرا صحيحا يعتمد على أسس مستقيمة في فهم نصوص الشارع الحكيم .

وهذا ما يقال في زيادة لفظ (بذاته) عند ذكر استواء الرب في كلام السلف؛ فإن الإمام ذكر هذه الزيادة من باب بيان المعنى الصحيح ونفي المعنى الباطل الذي يذكره أهل البدع؛ فهو إذا للرد على المذاهب الكلامية التي تؤول الصفات ولا تثبتها كما أخبر بها المولى عن نفسه، يقول:" وقال السجزى في الإبانة: وأئمتنا كالثوري ومالك وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وابن المبارك والفضيل وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش وأن علمه بكل مكان " (٩٦).

خامسا: الجهة والتحيز:

إن إساس نفي الأشاعرة للجهة والتحيز كان لشبهة التجسيم؛ وهذا ما رده شيخ الإسلام مرارا وتكرارا وبين أنه من اللوازم العقلية الفاسدة لإثبات الجهة؛ والتي استندت في مبدئها إلى التمثيل، وهو محرم في باب الصفات المثبتة لله .

فقد أكد أن إثبات صفة العلو؛ ليس فيه شيء من اللوازم المتناقضة ، فكل ما هنالك أن هذه اللوازم هي من الاصطلاحات التي وضعت لاحقا؛ وبني عليها قبولا وردا بعيدا عن هدي الكتاب والسنة .

إن إثبات الجهة المقتضية للتجسيم أبعد ما تكون من موقف الإمام إذ يقول: إن الجهة الثابتة هي ما فوق العالم، وأن التحيز الصحيح هو مباينته تعالى لخلقه .

وهذا التفصيل هو من تمام العدل؛ فإن رد معان ثابتة أتت بها نصوص الكتاب والسنة يعد مخالف لمنهج الاتباع ، وغالب اصطلاحات المتكلمين التي ظهرت مخالفة لحقائق التسليم صدرت عن أفكار الفلاسفة اليونان وغيرهم عبر ترجمة مؤلفاتهم إلى اللغة العربية في عصور لاحقة للقرون المفضلة .

ولا شك أن هذه المسائل الأصل فيها الاتباع والتسليم لأنه يقي من لوازم شديدة الفساد مع مخالفته؛ فإن نفي الجهة مطلقا بقولهم: لا داخل العالم ولا خارجه إلى غير ذلك تشبيه له تعالى عن قولهم بالمعدومات .

ثم إن النصوص التي وردت في بيان عظمة الله تعالى وتضاؤل خلقه أمام جلاله وكبريائه لم ترد في التحجيم [٩٧]؛ فالله كبير عظيم؛ وفي إثبات عظمته: (وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ)[الزمر: ٧٦] والنصوص في عظمة الرب كثيرة؛ والامام استدل بها؛ جلية واضحة على عظمته واستحالة حلوله في خلقه .

سادسا: صفة المعية:

جاء في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: (إن الله تعالى يقول، يوم القيامة: يا ابن آدم! مرضت فلم تعدني، قال: يا رب! كيف أعودك؟ وأنت رب العالمين، قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟ يا ابن آدم! استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب! فكيف أطعمك؟ وأنت رب العالمين، قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟ يا ابن آدم! استسقيتك فلم تسقني قال: يا رب! كيف أسقيك؟ وأنت رب العالمين، قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما إنك لو سقيته لوجدت ذلك عندي) [٩٨]

فهذا الحديث ليس فيه ما يسند تأويل الصفات؛ ويشرع رد ظاهرها كما ظهر ل د/ عمر كامل [٩٩]؛ بل الصحيح ما يلي :

١. أن الله تعالى حين قال للعبد مرضت فلم تعدني ..، لم يكن هذا لبيان ما اتصف به؛ وإنما ليعلم معيته لعبده في منزلة الإحسان إلى غيره كما هو معلوم من الحديث كاملا حتى ذكره الإمام مسلم في باب عيادة المريض؛ فلا يستدل به على نفي نصوص الصفات التي تدل دلالة ظاهرة على ما اتصف به سبحانه أصلا .

٢. قول العبد: كيف أعودك وأنت رب العلمين؛ يدل على أنه فهم من ظاهر اللفظ تنزيهه عن صفات النقص لعلمه بأنه خطاب من رب العالمين المتصف بالكمال المنزه عن النقائص، فسأل عن المعنى مستشكلا المراد.

٣. أنه يجوز في الحوار ما لا يجوز في الخطاب التام؛ فالأول ينبني فهم المراد به من كلا الجهتين حتى تمامه، أما الخطاب فلا يمكن فهمه إلا من جهة قائله أو من وكل ببيان معناه بأمر من قائله .

لأنه يحسن الحوار في التشويق لفهم المطلوب؛ كما كان يفعل النبي فيسألهم عما يريد أن يبينه لهم قبل أن يظهر مراده منه، كحديث المفلس مثلا ، فأسلوب التشويق ولفت الانتباه في الحوار أمر معلوم؛ أما الخطاب الذي يكون بمثابة المصدر والهدى والمعين والبيان فلا يمكن بحال أن يخفى مراده على المأمور بالإيمان به وفهمه وتدبره .

فالصحيح أن هذا القياس الذي ذكره د/ عمر كامل؛ قياس فاسد؛ فلا يمكن بحال أن تقاس آيات القرآن على لفظة جاءت في الحديث من أجل بيان منزلة الأخوة الدينية عند الله؛ فكلامه وما يقتضيه الإيمان به؛ من اعتقاد صدقه وحصول الشفاء والكفاية به ، واضح؛ قال تعالى:{ وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ} [الأنعام: ١١٥] ؛ قال أهل التفسير: "صدقا في الأخبار ، وعدلا في الأحكام "(١٠٠).

٤. أن هذا الحوار لم يكن تعليما من الله لعبده أصول التأويل ، لأن الحديث لم يكن في معرض بيان صفات الله أولا، ولأن الله أعظم وأجل من أن يصف نفسه بصفة نقص ثم يعلم عبده كيف ينزهه عنها ، والله وصف نفسه بكل صفة كمال؛ قال: (وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ) [الأعراف: ١٨٠] .

ثم إن سياق الكلام ليحكم جزما أن الحديث إنما ورد في فضل عيادة المريض والإحسان للآخرين كما فهم منه ذلك علماء الأمة أجمعون؛ والتعليم الذي يترتب عليه الفائدة لم يحصل لذلك العبد لأنه سيحصل يوم القيامة؛ وإنما حصلت فائدته لعموم الأمة في الدنيا من خبر النبي ﷺ ، وقد بين الشيخ أن النص بجملته ليس فيه ما يحتج منه على أن ظاهر النص غير مراد لأن قوله تعالى في الحديث القدسي: (أما علمت أن عبدي فلانا)؛ قطع كل وهم كان يمكن أن يتبادر إلى ذهن السامع (١٠١).

٥. أن طلب معرفة الكنه هنا يتنافى مع وجوب التفويض وعدم السؤال عن المعنى ، إذ التفويض يعني نفي طلب الكيف، وهذا ظاهر من كلام السلف .

وهذا الاضطراب حاصل في المذاهب الكلامية.

وقد أبطل الإمام القياس الغير مشروع لإثبات صفات الله تعالى أو نفيها عنه؛ فإن غاية ما يحتج به المتكلمون لنفي ما ينفونه من الصفات بالتأويل أو التفويض هو إيهام التمثيل؛ فبين أن هذا دليل فاسد لأن طرده يقضي بنفي جميع الصفات للمماثلة، فلماذا قطع المتكلمون بدلالة بعض الصفات على التجسيم دون البعض:" ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير، لم يقل المسلمون: إن ظاهر هذا غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا"[١٠٢].

فهنا نجده ينكر هذا المبدأ الذي أدى بهم إلى نفي الصفات لاعتقاد التمثيل؛ فالواجب كما آمنوا بصفات لله كالعلم والإرادة والقدرة دون أن يمثلوها بصفات المخلوقين فيعتقدوا فيها أنها صفات أعراض كما هي في المخلوقين فينزهوا الله عنها؛ أن يؤمنوا بالباقي الثابت دون مماثلة .

فيتبين أن الأصول التي اعتمدت في رمي الشيخ بالتجسيم لا أساس لها؛ وكما قدمت النصوص التي نقلت عن الإمام أحمد وابن الجوزي؛ لم يخالف في شيء منها معتقد الإمام رحمه الله البتة .

سابعا: المعنى الظاهر للنصوص:

إن مراد السلف في باب الصفات إثبات وتنزيه وليس نفي للمعنى؛ فلم يفوضوا في المعنى وإنما فوضوا في الكيف. وشيخ الإسلام يقتفي آثار السلف بإثباتها. بيانه أنه تعالى لم يخاطبنا بالمهمل؛ فإن هذا مما قعد له الشيخ وبنى عليه رد مذهب التفويض الذي عليه المتكلمون .

فنصوص الصفات ظاهرة المعنى؛ والمراد في إثباته إثبات حقيقة الصفة دون تمثيل لها بالمشاهد من صفات المخلوقات؛ فمثلا نفي اليد التي هي الجارحة فهذا نفي صحيح؛ أما نفي اليد التي هي صفة لله زائدة على الصفات السبع؛ ينسب إليها العمل والقبض والبسط فنفي لا يصح ولا يجوز، وهكذا يقال في الباقي . يقول:" فالقائل إن زعم أنه ليس له يد من جنس أيدي المخلوقين، وأن يده ليست جارحة، فهذا حق.

وإن زعم أنه ليس له يد زائدة على الصفات السبع، فهو مبطل، فيحتاج إلى تلك المقامات الأربعة".[١٠٣].

ومثل هذا من الإمام يدل على أنه ينفي الجوارح قطعا عن صفات الله وينزهها ويقدسها أن تكون آلات.

أما اعتقاد أن الصفات الخبرية لم ترد مقصودة لذاتها[١٠٤]؛ فيؤول النص الذي وردت فيه ويرد ظاهره؛ فقاعدة غير مستقرة، ودليل غير مطرد، يدله إرادة معنى الإثبات الواضح في الإخبار بها؛ ومن ذلك أن

الاستواء ورد في عديد من الآيات وإرادته لذاته بينة؛ وبل ورد ذكره في آية مستقلة: (ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ) [طه: ٥]

وقد نقل الإمام عن السلف إجماعا في باب إثبات الصفات الخبرية لله ؛ يقول:" والله يعلم أني بعد البحث التام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيت كلام أحد منهم يدل ـ لا نصًا ولا ظاهرًا، ولا بالقرائن ـ على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر؛ بل الذي رأيته أن كثيرًا من كلامهم يدل ـ إما نصًا، وإما ظاهرًا ـ على تقرير جنس هذه الصفات".(١٠٥)

والأساس الذي بني عليه نفي التمثيل من اعتقاد التجسيم (١٠٦)؛ لا تدل عليه أقوال الإمام في هذا الباب بوجه من الوجوه؛ فليس في كلام الشيخ دعوى أن الله جسما أو أن صفاته تقتضي التجسيم ؛ ولكنه حذر من نفي الصفات بحجة التجسيم لأن هذا اللفظ لم يرد أصلا نفيه أو إثباته حتى ينبني عليه رد ما هو صريح من النصوص الظاهرة في باب الإثبات؛ يقول:"وَأَمَّا الشَّرْعُ، فَالرُّسُلُ وَأَتْبَاعُهُمْ الَّذِينَ مِنْ أُمَّةِ مُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمَّدٍ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، لَمْ يَقُولُوا: إنَّ اللَّهَ جِسْمٌ، وَلَا إنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا إنَّهُ جَوْهَرٌ، وَلَا إنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ. لَكِنَّ النِّزَاعَ اللُّغَوِيَّ وَالْعَقْلِيَّ وَالشَّرْعِيَّ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، هُوَ مِمَّا أُحْدِثَ فِي الْمِلَلِ الثَّلَاثِ بَعْدَ انْقِرَاضِ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ".(١٠٧)

وبهذا لا يمكن أن ترد دلالة النصوص بمثل هذه الشبه حتى يؤدي ذلك إلي ترجيح النفي وتعطيل النصوص. ودعوى حصول التناقض مع إثبات ظاهر النصوص لا تسلم؛ وما ذكر من وجود إشكال قد يرد مع إثبات ظواهر النصوص التي تثبت صفة العلو مع النصوص التي تثبت صفة المعية (١٠٨)؛ يرد هنا لوجوه:

الأول: أن الأساس الذي اعتمد من أجل إعمال هذه المسالك لا يصح، إذ لا تناقض بين علوه تعالى كما ثبت ذلك بقواطع الكتاب والسنة والفطرة، وبين معيته التي وردت في النصوص من القرآن الكريم والسنة المطهرة؛ وظن أنها أدلة ظاهرة في إثبات الكون السفلي .

فهذا فهم لا يسلم لأن المعية لا توجب المصاحبة الحسية والحلول المكاني؛ وهذا معلوم من لغة العرب التي نزل بها القرآن؛ يقول الإمام:" امتنع أن يكون قوله: (وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِير) [الحديد: ٤]؛ يدل على أن ذاته مختلطة بذوات الخلق ، وأيضا فانه افتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم؛ فكان السياق يدل على أنه أراد أنه عالم بهم.".(١٠٩)

الثاني: فهم أن هذه النصوص تدل على الكون السفلي مبني على اعتقاد أن ظاهر النصوص يوجب التمثيل؛ فلا بد من تأويلها ، هذا ظن لا يصح، فليس في ظاهر النصوص ما يدل على التمثيل أو النقص، يقول الشيخ في قوله تعالى: (هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّام ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى

ٱلۡعَرۡشِۚ يَعۡلَمُ ما يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِير) [الحديد: ٤]: فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء؛ وهو معنا أينما كنا؛ كما قال النبي ﷺ في حديث الأوعال: (والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه)(١١٠)؛ وذلك أن كلمة مع في اللغة إذا أطلقت؛ فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى؛ فانه يقال ما زلنا نسير والقمر معنا أو والنجم معنا " (١١١).

الثالث: أن كل ما ذكر من النصوص التي تدل على القرب والمعية على جهة التفصيل ليس فيها ما يوهم الكون السفلي؛(١١٢) وأضرب لذلك مثالا مما ذكر قد بين وجه الحق فيه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى؛ يقول:" وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة؛ فإن الله قبل وجهه فلا يبصق قبل وجهه ....) (١١٣) الحديث حق على ظاهره وهو سبحانه فوق العرش؛ وهو قبل وجه المصلي؛ بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات فإن الإنسان لو أنه يناجى السماء أو يناجى الشمس والقمر؛ لكانت السماء والشمس والقمر فوقه؛ وكانت أيضا قبل وجهه " (١١٤)؛ ولله تعالى المثل الأعلى .

وبهذا البيان تنتفي الحاجة إلى التأويل وانتهاج مسالك المبتدعة في فهم النصوص، ويكون الإيمان بصفة العلو مما تقطع به دلائل الشريعة والفطرة ويمتنع معارضته بشيء منهما البتة.

ثامنا: المحكم والمتشابه:

المراد بالمتشابه الذي ورد ذكره في مقابل المحكم من سورة آل عمران؛ هو معنى الصفات الخبرية، ولإثبات ذلك نعود إلى مسألة القدر المشترك؛ إلا أنه يحسن المزيد لبيان محل الإشكال في فهم مراده (١١٥):

إن الشيخ عند عرضه لمسألة المحكم والمتشابه في آيات الله؛ بين أن الإحكام والتشابه يراد بكل واحد منهما معنى يختلف عن الآخر؛ لدلالة الاقتران والتباين؛ يقول:" إن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه وفى موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه؛ فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذى يعمه والإحكام والتشابه الذى يخص بعضه(١١٦)."

والتشابه والإحكام إذ أفرد كل واحد منهما عن الآخر؛ إما في حالة الاقتران كما في آل عمران؛ فإن الشيخ يبين أن المراد بالتشابه هنا التشابه النسبي الذي قد يقع لبعض الناس دون عامتهم .

أو أن يراد به التشابه الحقيقي الذي يعود إلى المآل والحقيقة المتعلقة بأمور الغيب التي حجب إدراكها عن عقول البشر ويدخل فيها صفات الله؛ وبهذا يدرك معنى نفي السلف معرفة الكيف عن صفات الله (١١٧).

وإذا تبينت العلاقة بين نفي الكيف وإدراك المعنى؛ كما أثر ذلك عن السلف، وبين التشابه المذكور في الآية لم يبق مجال لتصور التشبيه والتمثيل في كلام الإمام؛ وقد فصلت مراده بالقدر المشترك بما يتوافق مع ما أراده السلف من إثبات المعنى ونفي الكيف .

وهذا يظهر بطلان وصف الإمام بالتشبيه في قواعد الإثبات والنفي؛ فإنه بين مراده من التشبيه الذي فصل في نفيه بما يجلو الشك والريب حتى لا تؤدي المبالغة في التنزيه إلى التعطيل الذي هو نفي المعنى؛ والقاعدة في صفات الله أن تثبت بلا تمثيل وأن تنزه بلا تعطيل؛ يقول:" وعلم أيضا بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك كاتفاقهما في مسمى الوجود والقيام بالنفس والذات ونحو ذلك؛ فإن نفي ذلك يقتضي التعطيل المحض وأنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية "(١١٨):

وسبق بيان مراده بهذا القدر المشترك من أنه أمر كلي لا حقيقة له خارجة عن الذهن إلا عند الإضافة؛ والفائدة منه هي فهم الخطاب الموجه للمكلفين؛ فيمتنع مع هذا أن يعتقد موافقة الشيخ للمشبهة والمجسمة؛ فإن إثباته لهذا القدر المشترك الذي يمتنع وجوده خارج الأذهان؛ لا يمكن أن يعتمد إليه في رميه بالتشبيه والتجسيم .

تاسعا: السمع والعقل:

لابد من إدراك أمر مهم وأصل عظيم وهو أن العقل الصحيح لا يعارض النص الصريح؛ لذلك كان تسليم السلف بدلالة النصوص دون أن يحملهم اعتقاد تنزيههم لله تعالى على تأويلها وتحريفها عن ظاهرها، فقد علموا يقينا أن السمع هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وأنه من المحال معارضته للمعلوم بالشرع والفطرة والعقل من تعظيم الله وتنزيهه.

ودعوى المتكلمين بأنهم لم يردوا النصوص في إثبات الصفات التي تأولوها وإنما ردوا التجسيم والتشبيه غير صحيح (١١٩)؛ والحق أنهم ردوا ظواهر النصوص المثبتة لكثير من الصفات لظنهم أنها تدل على التجسيم والتمثيل؛ وقد انحرفوا بهذا الفهم عن السلف الصالح الذين أكدوا على أن التفويض لا يكون إلا في الكيف وأن تعظيم النصوص والتسليم لها يقتضي الإيمان بها ظاهرا وباطنا .

وأنه لا يمكن أن يكون في العقل ما يعرض به الدليل النقلي؛ لوحدة المصدر فالعقل موهبة الله التي اقتضت الإيمان بالله ورسوله؛ والنقل هو كلام الله إما لفظا ومعنى وإما المعنى دون اللفظ؛ وكلاهما علم بطريق الرسول؛ فلا يمكن أن يأتي النهي صريحا عن التمثيل في النقل ثم يكون في العقل ما يقتضيه وقد علم صحته جملة وتفصيلا .

يقول الإمام ابن تيمية في دفع اللوازم الناجمة عن إيهام التعارض: " ولما كان بيان مراد الرسول صلي الله عليه وسلم في هذه الأبواب لا يتم إلا بدفع المعارض العقلي، وامتناع تقديم ذلك علي نصوص

الأنبياء، بينا في هذا الكتاب فساد القانون الفاسد الذي صدوا به الناس عن سبيل الله، وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبر، إذ كان أي دليل أقيم على بيان مراد الرسول لا ينفع إذا قدر أن المعارض العقلي القاطع ناقضه" (١٢٠).

وقياس الأولى الذي دل عليه القرآن الكريم وصورته: أن كل صفة كمال يتصف بها المخلوق فالخالق أولى بها؛ لا يمكن رده؛ بدعوى أن هذا القياس مما لا يمكن تعميمه في كل أنواع الكمال للمخلوق؛ كصفة الوالد والولد فإنها كمال للمخلوق دون الخالق(١٢١).

فقد قيد الإمام هذا الكمال بأنه لا نقص فيه بوجه؛ وإلا لم يكن كمالا مطلقا؛ فالولد وإن كان كمالا في المخلوق إلا أن دلالته على النقص جلية واضحة؛ فهو مستلزم لأنواع من النقص التي لا تخفى على ذي لب.

يقول الشيخ:" فكل صفة كمال لا نقص فيه فان الرب يتصف بها واتصافه بها من لوازم ذاته ولم يزل موصوفا بصفات الكمال وذاته هي المستلزمة لصفات كماله"(١٢٢) .

ومعلوم أن طرق الاستدلال على صفات الله تعالى تتعدد؛ فالاستدلال لهذه الصفات المذكورة وغيرها كصفة المحبة والرحمة والحكمة يكون بالدليل الشرعي العقلي والشرعي الخبري، ولا تناقض بينهما؛ أما صفة اليد والاستواء وغيرها فلم يذكرها الشيخ في هذا الدليل الشرعي العقلي لأنها صفات خبرية طريق الإيمان بها هو الخبر المحض؛ فليس للعقل سبيل إلى الاستدلال لها؛ فيكون مستند تصديقها هو الإيمان بما جاء في القرآن الكريم، والسنة النبوية.

بل سلك الشيخ في إثباتها مسلك الإيمان بالأدلة الخبرية التي يجب التسليم لها لأنها من الوحي الصادق ودلالتها على الكمال معلومة بما ثبت بالدليل الشرعي والعقلي من كونه تعالى متصفاً بكل صفة كمال ومنزه عن كل صفة نقص .

الخاتمة:

في ختام هذا البحث؛ يمكن أجمال ما توصلت إليه من نتائج في النقاط الآتية:

١. قوة الرسالة التدمرية في عرضها لمنهج السلف الكرام في إثبات الأسماء الحسنى والصفات العلى لله رب العالمين بما يحقق تأصيلا علميا يحتكم إليه في فهم مراد الله ومراد رسوله ﷺ من النصوص المثبتة للأسماء والصفات؛ وكذلك النصوص التي فيها ما يدل على نفي ما ينبغي تنزيه الباري عنه .

٢. الأصل في باب الأسماء والصفات أنها تقوم على الإثبات والتنزيه؛ فالأسماء والصفات كذاته تعالى تثبت له على جهة الأحدية؛ فلا إله إلا الله وحده. ذاتا وصفاتا؛ فمدار باب الصفات على التوحيد وهو

قسم من أقسامه، وعليه فلا يمكن أن يتعارض باب إثبات الصفات لله تعالى مع ما يجب من عظيم حقه في التوحيد .

٣. مناقشة الدكتور عمر كامل فيما ذهب إليه في كتابه (نقض قواعد التشبيه) لبيان أن التشبيه ليس هو لازم لتقعيد الإمام في كتابه التدمرية؛ بل التنزيه في إثباتها؛ وأنه محصل الإثبات في الصفات الخبرية . وذلك من خلال عرض مواضيع الرسالة بصورة مختصرة .

٤ . أن ما ذهب إليه من الاستدلال بأقوال علماء السلف في تنزيه الباري تعالى لا يتعارض أبدا مع موقف الإمام في باب ما أثبته من الصفات الخبرية .

٥. آراء المذاهب الكلامية في تفصيل موقفهم من الإثبات والنفي في باب الصفات لله تعالى تم نقدها بالتفصيل من قبل الإمام ابن تيمية في مؤلفاته الكثيرة؛ فلا يمكن أن يكتفى بالرسالة التدمرية مع جلالة قدرها في فهم موقف الإمام من شبهات المتكلين ورده عليها وإنما يظهر قدرها في التقعيد لمذهب السلف في باب الإيمان بالصفات والرد الإجمالي على شبهات المخالفين على تنوعهم وتفاوتهم في طريقتهم بين متكلمين وفلاسفة ومعتدلين وغلاة .

٦. الكثير من القواعد التي انبنى عليها مذهب الأشاعرة في باب الصفات الخبرية اتضح من خلال البحث أنها أقيمت على ألفاظ مجملة كالتجسيم والتشبيه والظاهر وأنه لا بد من معرفة المراد من الألفاظ قبل الحكم بالإثبات والنفي المترتب على تلك المعرفة، وقد كان هذا أحد الدعائم التي ارتكز عليها منهج الإمام في باب الرد والمناقشة .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

هوامش البحث:

---

(١) والحراني نسبة إلى حران مسقط رأسه وهي مدينة في جزيرة الفرات: معجم البلدان، ياقوت الحموي : (٢٣٥/٢)

(٢) والدمشقي نسبة إلى دمشق، أما النميري فهي بيان لأصله لأنه من قبيلة نمير.معجم البلدان، ياقوت الحموي : (٢٣٥/٢) .

(٣) الوافي بالوفيات ، الصفدي : (١١/٧) ، الشهادة الزكية ، مرعي الحنبلي : ٢٤. الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية ، عمر البزار :١٦.

(٤) الشهادة الزكية ، مرعي الحنبلي: ٢٩.الوافي بالوفيات، الصفدي : (١١/٧) ، الأعلام العلية ، البزار:١٨ المقصد الأرشد ، بن مفلح: ١٣٥.

(٥) شذرات الذهب، العكري : (٨٢/٦) .

(٦) الوافي بالوفيات ، الصفدي : (١١/٧)، المقصد الأرشد : ١٣٨/١) ، الشهادة الزكية ، مرعي الحنبلي : ٢٤. تقريظ ابن حجر :١٢.البداية والنهاية : (١٣٨/١٤) .

(٧) انظر شرح الرسالة التدمرية ، مُحَّد الخميس ، ص : ٧.

(٨) https://ar.wikipedia.org/w انظر ويكيديا .

(٩) التدمرية : ٧ .

(١٠) نقض قواعد التشبيه : ١٥.

(١١) انظر شرح العقيدة الأصفهانية : ٤١.

(١٢) جامع البيان ، الطبري : (٢٢٦/١٨) .

(١٣) التدمرية : ٨.

(١٤) العرش وما روي فيه ، العبسي : ١٧٥.

(١٥) التدمرية : ٤٣.

(١٦) نقض قواعد التشبيه : (٣٢-٣٤) .

(١٧) الاعتقاد ، البيهقي : ١١٨.

(١٨) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : (٥٢٧/٣).

(١٩) مجموع الفتاوى : (٤٠/٥) .

(٢٠) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : (٥٢٧/٣) .

(٢١) التحفة المدنية ، حمد بن ناصر : ٧٦ ٨٩-٩٠.

(٢٢) مجموع الفتاوى :(٣٧٤/١٧).

(٢٣) المرجع السابق :(١٤٥/٥) .

(٢٤) المرجع السابق :(١٨١/٥).

(٢٥) مجموع الفتاوى :(٣٠٩/١٣).

(٢٦) مجموع الفتاوى : (٣٧/٥) .

(٢٧) مجموع الفتاوى : (٢٦١/٣)

(٢٨) انظر مجموع الفتاوى :(١٤٧/٤).

(٢٩) نقض قواعد التشبيه : ٣٥.

(٣٠) المرجع السابق:(١٥٠/٤).

(٣١) انظر آراء الصاوي، أسماء بركات : ١٠٩؛ شرح الطحاوية لابن جبرين : (٢١/٣) .

(٣٢) نقض قواعد التشبيه : ٣٥ .

(٣٣) التدمرية : ٤٢.

(٣٤) نقض قواعد التشبيه : ٤٢.

(٣٥) التدمرية : ١٤٤.

(٣٦) مجموع الفتاوى:(٣٦٣/٦).

(٣٧) نقض قواعد التشبيه : ٤٥ .

(٣٨) مجموع الفتاوى :(٨٩-٨٨/٧) .

(٣٩) المرجع السابق :(٢١٩/٣) .

(٤٠) المرجع السابق : (٢١٩/٣) .

(٤١) المرجع السابق : (٩١-٩٠/٧)

(٤٢) المرجع السابق : (٣٦١/٦) .

(٤٣) انظر : بيان تلبيس الجهمية : (٢٥٥/١) .

(٤٤) نقض قواعد التشبيه : ٤٣ .

(٤٥) المرجع السابق : (٢٠٢/٥) .

(٤٦) انظر الإقليد ، الشنقيطى: ٢٥. وانظر: أضواء البيان : (٧/ ٤٣٨) .

(٤٧) نقض قواعد التشبيه : ٤٨ .

(٤٨) منهاج السنة (٣٢٤/٢) .

(٤٩) انظر التسعينية لابن تيمية : (١٩٢/١) .

(٥٠) أخرجه البخاري في صحيحه : باب يقبض الله الأرض يوم القيامة ؛رقم : ٦٥١٩.

(٥١) جامع البيان ، الطبري : (٣٢٤/٢١) .

(٥٢) مجموع الفتاوى : (٤٢/٣)

(٥٣) مجموع الفتاوى : (٥٢/٣)

(٥٤) مجموع الفتاوى : (٤٢/٣).

(٥٥) نقض قواعد التشبيه : ٩٠ .

(٥٦) انظر : نض قواعد التشبيه : ٦٠ .

(٥٧) انظر : نقض الإمام الدارمي على المريسي : (٢٨٩/١).

(٥٨) انظر : الصواعق المرسلة:٢٦٩

(٥٩) إبطال التأويلات لأبي يعلى :(١٦٩/١).

(٦٠) تيسير الكريم الرحمن :٧٨٢. و انظر : شرح العقيدة الواسطية للشيخ العثيمين : (٢٩١/١).

(٦١) انظر : مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام : (٣٧٢/٦).

(٦٢) أخرج البخاري في صحيحه بنحوه : كتاب التفسير باب يوم يكشف عن ساق ، رقمه : ٤٩١٩.

(٦٣) مختصر الصواعق المرسلة : (٣٨/١).

(٦٤) انظر جامع البيان في تأويل أي القرآن : (١٨٥/٣٠).

(٦٥) مختصر الصواعق المرسلة : ٣٣٩.

(٦٦) انظر : إبطال التأويلات (ق:٨٢/ب) نقلا عن المسائل والرسائل للإمام أحمد :(٣٥٣/١).

(٦٧) مجموع الفتاوى : (٤٠٦-٤٠٥/١٦) .

(٦٨) مجموع الفتاوى : (٤٠٦-٤٠٥/١٦) . (٣٢٢/١٥) ، وانظر مختار الصحاح : ٢٧٤.

(٦٩) انظر مجموع الفتاوى : (١٣٥/١٣) ، وحكم تارك الصلاة لابن القيم : ١١٣.

(٧٠) انظر : منهاج السنة النبوية : (٣٦٧/٢) .

(٧١) غاية المرام في علم الكلام للآمدي : ٨٨، انظر حاشية الجلالين للصاوي : (٤/ ٢٣٢). انظر موسوعة الألباني في العقيدة ، شادي آل نعمان : (٨٤٨/٧) .

(٧٢) نقض قواعد التشبيه : ٦٣.

(٧٣) مجموع الفتاوى : (٥٣٣/٥) .

(٧٤) نقض قواعد التشبيه : ٦٧ .

(٧٥) مجموع الفتاوى : (١٤/٦) .

(٧٦) نقض قواعد التشبيه :٧٥.

(٧٧) منهاج السنة (١٨٥/٢) .

(٧٨) النبوات لابن تيمية : (٣٠٤/١) .

(٧٩) مجموع الفتاوى : (٤٣٩/٢) .

(٨٠) مجموع الفتاوى : (٤٣٩/٢) .

(٨١) المفردات:٩٨.

(٨٢) نقض قواعد التشبيه : ٧٨.

(٨٣) انظر التمهيد ٢٢٧.

(٨٤) التدمرية : ٣١.

(٨٥) مقالات الإسلاميين ؛ للأشعري : ٤٨٣.

(٨٦) التدمرية : ١٤٣.

(٨٧) مجموع الفتاوى : (٣٦٢/٦).

(٨٨) مجموع الفتاوى: (٥٩/٥) .

(٨٩) المرجع السابق : (٣٥٦/٦).

(٩٠) نقض قواعد التشبيه : ٨١.

(٩١) مجموع الفتاوى : (١٥٠/٤).

(٩٢) نقض قواعد التشبيه : ٨٣.

(٩٣) مجموع الفتاوى : (١١١/١٧) .

(٩٤) مجموع الفتاوى:(١٠٩/١٧)
(٩٥) نقض قواعد التشبيه : ٨٦ .
(٩٦) مجموع الفتاوى : (٢٢٢/٣).
(٩٧) انظر نقض قواعد التشبيه : ٨٨.
(٩٨) صحيح مسلم : كتاب الأدب البر والصلة والآداب باب فضل عيادة المريض ، رقم الحديث :٦٥٠١ .
(٩٩) نقض قواعد التشبيه : ٩٦.
(١٠٠) تفسير ابن كثير : (١٩٩/١) .
(١٠١) انظر درء تعارض العقل والنقل : (٢٣٣/٥) .
(١٠٢) التدمرية : ٧٨.
(١٠٣) الرسالة المدنية ، ابن تيمية : ٩ ، وانظر مختصر الصواعق المرسلة لإبن القيم ، ابن الموصلي : ٣٩٥.
(١٠٤) نقض قواعد التشبيه : ١٠٤.
(١٠٥) الفتوى الحموية الكبرى : ٥٣١.
(١٠٦) الرسالة التدمرية : ١٢٤.
(١٠٧) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤٣٢/٤) .
(١٠٨) نقض قواعد التشبيه : ١٠٧.
(١٠٩) مجموع الفتاوى :(٤٩٧/٥)
(١١٠) أثر عن ابن مسعود ﷺ ذكره البخاري في خلق أفعال العباد : ٤٣، و أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد ، باب ذكر موضع عرش الله ، (٨٨٥/٢) . شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، للالكائي : (٤٣٨/٣) .
(١١١) مجموع الفتاوى : (١٠٤/٥)
(١١٢) نقض قواعد التشبيه : ١٠٩.
(١١٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، باب هل يلتفت لأمر نزل به : رقم : ٧٥٣.
(١١٤) مجموع الفتاوى : (١٠٧/٥) .
(١١٥) انظر نقض قواعد التشبيه : ١١٧.
(١١٦) مجموع الفتاوى : (٦١.٦٠/٣)
(١١٧) المرجع السابق .
(١١٨) مجموع الفتاوى: (٩٩/٣).
(١١٩) انظر نقض قواعد التشبيه : ١٣٠ .
(١٢٠) درء تعارض العقل والنقل : (١/ ٢٠)
(١٢١) انظر نقض قواعد التشبيه :١٣١.
(١٢٢) مجموع الفتاوى : (٢٩٤/٦) .

قائمة المراجع والمصادر:

- إبطال التأويلات لأخبار الصفات ، أبو يعلى الفراء ، ت مُحَّد النجدي ، دار إيلاف الدولية .
- آراء الصاوي في العقيدة والسلوك عرض ونقد ، أسماء مُحَّد توفيق ، الطبعة الأولى ، دار النافذة ، مصر
- أضواء البيان ، للشنقيطي ، دار الفكر ١٤١٥، بيروت .
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ، البيهقي ، ت الكاتب ، دار الآفاق الجديدة – بيروت ، ط: الأولى .
- الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية ، عمر البزار ، ت زهير شاويش ، المكتب الإسلامي بيروت .
- الإقليد للأسماء والصفات والاجتهاد والتقليد ، مُحَّد المختار الشنقيطي ت: شريف هزاع مكتبة ابن تيمية القاهرة.
- البداية والنهاية ، ابن كثير ، عبد الله التركي ، الطبعة الأولى ، دار هجر ، بيروت .
- التحفة المدنية في العقيدة السلفية ، حمد بن ناصر ، ت ناصر آل عبد الكريم
- التسعينية ، ابن تيمية ، ت د العجلان ، مكتبة المعارف ، الرياض – ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ .
- التدمرية، تقي الدين ابن تيمية الحراني ، ت: د. السعوي ، العبيكان ط: السادسة .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبد البر ، ت العلوي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب
- الجامع المسند الصحيح ،البخاري ت: مُحَّد الناصر، دار طوق النجاة ط: الأولى، ١٤٢٢هـ
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، ابن تيمية ، ت علي بن حسن ، الطبعة الثانية ، دار العاصمة السعودية .
- الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ، ابن تيمية ت مُحَّد عبد الرزاق حمزة ، مطبعة المدني، القاهرة ،
- الطبعة: السادسة .
- شرح الرسالة التدمرية ، مُحَّد الخميس ، دار أطلس الخضراء ، ط ١٤٢٥هـ.
- الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية ، مرعي الحنبلي ، ت / خلف ، دار الفرقان ، بيروت .
- العرش وما رُوِي فيه ، بن أبي شيبة ، ت: التميمي ، مكتبة الرشد، الرياض ، ط : الأولى .
- الفتوى الحموية الكبرى ، ابن تيمية الحراني ، ت التويجري ، الناشر: دار الصميعي – الرياض الطبعة: الثانية ١٤٢٥هـ.
- المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني ، ت الداودي ، الطبعة الولى ، دار القلم بيروت .
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، ابن مفلح ، ت د ابن عثيمين ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد .
- النبوات ، ابن تيمية ، ت: الطويان ، أضواء السلف، الرياض، ط: الأولى .
- الوافي بالوفيات ، الصفدي ، ت / الأرنؤوط ، دار إحياء التراث ، ١٤٢٠. بيروت
- تفسير الفرآن العظيم ؛ ابن كثير ، ت سامي سلامة ، الطبعة الثانية ، دار طيبة .
- تقريظ ابن حجر على الرد الوافر ، ت مُحَّد الشيباني ، الطبعة الأولى ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت .
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، السعدي ، ت اللويحق، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبري ،دار التربية والتراث مكة .

- حاشية الصاوي على الجلالين ، أحمد الصاوي ، الطبعة الأولى . دار الأوقاف ، القاهرة .
- خلق أفعال العباد ، البخاري، ت د. عبد الرحمن عميرة ، دار المعارف السعودية ، الرياض
- درء تعارض العقل والنقل ، ابن تيمية ، ت مُحَمَّد رشاد ، الطبعة الثانية ، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية .
- الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ، لابن تيمية ، ت مُحَمَّد عبد الرزاق ، مطبعة المدني مصر .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، العكري الحنبلي ، ت الأرنؤوط ، الطبعة الأولى ، دار البن كثير ، بيروت .
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، اللالكائي ، ت أحمد الغامدي ، دار طيبة – ط: الثامنة .
- شرح العقيدة الأصفهانية ، ابن تيمية ، ت مُحَمَّد الأحمد ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية بيروت .
- شرح العقيدة الواسطية ، الشيخ العثيمين ، الطبعة السادسة ، دار ابن الجوزي
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري ، ت مُحَمَّد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- غاية المرام في علم الكلام ، الآمدي ، ت: حسن عبد اللطيف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، ابن خزيمة ت: الشهوان مكتبة الرشد – السعودية ، الرياض ، ط: الخامسة .
- مجموع الفتاوى ، بن تيمية الحراني ، ت بن قاسم ،ط الأولى
- مختار الصحاح ، الرازي ، ت يوسف مُحَمَّد ، الطبعة الخامسة ، المكتبة العصرية ، صيدا .
- مختصر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية ؛ البعلي الموصلي ، دار الحديث، القاهرة ، الطبعة: الأولى .
- معجم البلدان ياقوت الحموي ، الطبعة الثانية ، دار صادر، بيروت .
- مقالات الإسلاميين ، أبو الحسن الأشعري ، دار فرانز شتايز، (ألمانيا) ، ط: الثالثة .
- منهاج السنة النبوية ، ابن تيمية ، ت: مُحَمَّد رشاد سالم، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود ، ط: الأولى .
- موسوعة الألباني ؛الألباني ، آل نعمان ، مركز النعمان للبحوث ، صنعاء ، الطبعة: الأولى
- نقض الإمام الدارمي على المريسي ، أبو سعيد الدارمي ، ت الألمعي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد .
- نقض قواعد التشبيه من أقوال السلف ممن قالوا بالإمراء والتفويض والتنزيه، للدكتور عمر كامل ، دار المصطفى ، الطبعة الأولى .
- مواقع من النت https://ar.wikipedia.org/w اويكيديا .